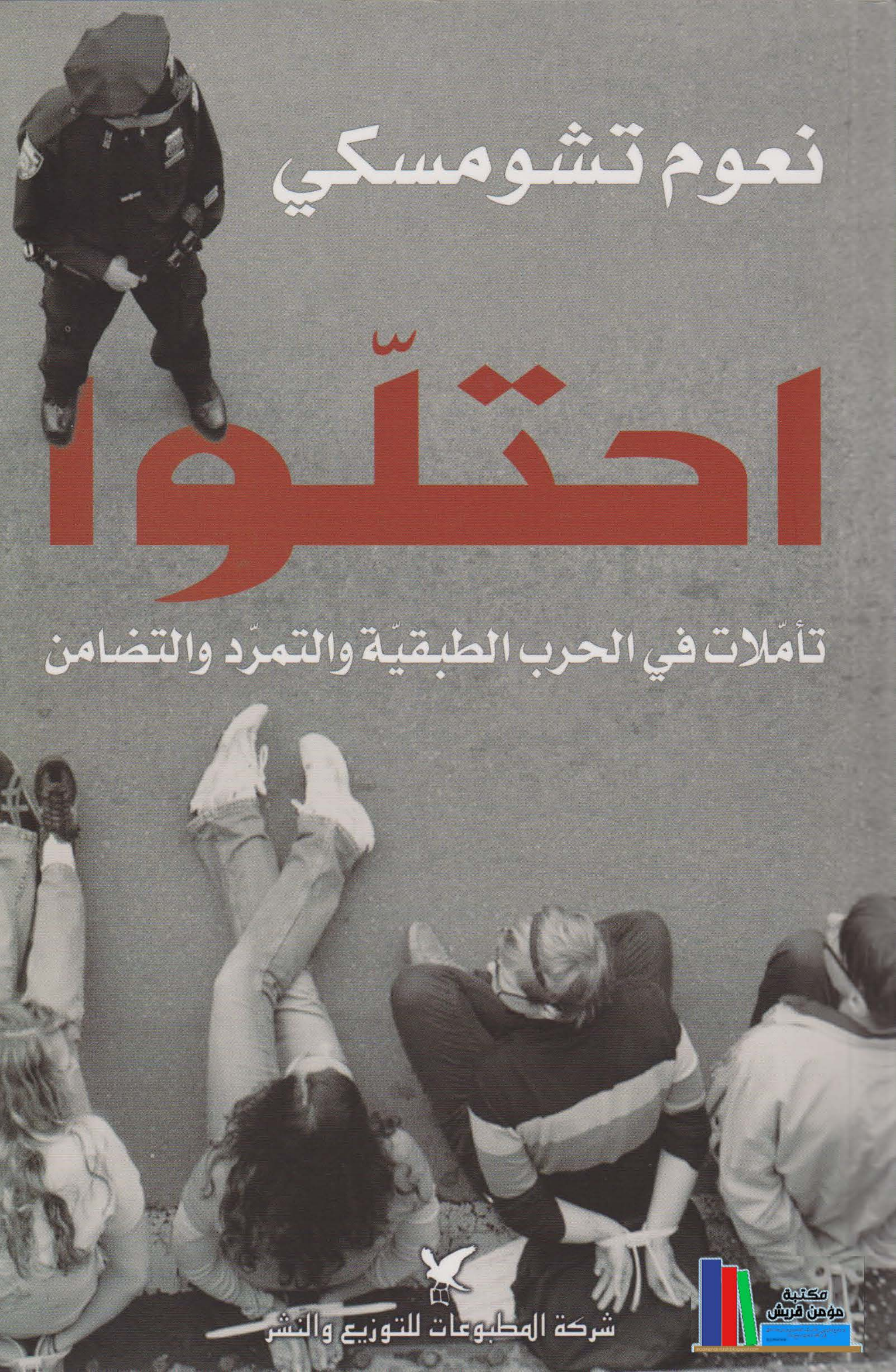

نعوم تشومسكي
احتلّوا
تأمّلات في الحرب الطبقيّة والتمرّد والتضامن
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
مكتبة مؤمن قريش

احتلّوا

نعوم تشومسكي

احتلّوا

«تأمّلات في الحرب الطبقية والتمرّد والتضامن»

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل





شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٤

ISBN: 978-9953-88-809-5

Originally published as: **Occupy.**
First published in English by Zuccoti Park Press.

صورة الغلاف تقدمة: Alex Fradkin
صور الداخل: Stanley Rogouski و Alex Fradkin
صورة الكاتب: Duncan Rawlinson/flickr.com

ترجمة: انطوان باسيل
تدقيق لغوي: حبيب يونس
تصميم الغلاف: داني عوّاد
الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات

مهدًى إلى الـ٦,٧٠٥ الذين أُوقِفوا حتى تاريخه، وهم يساندون حركة «احتلّوا»، بدءًا بالـ٨٠ الأوائل الذين أوقفوا في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ في خلال مسيرتهم إلى نيويورك، وصولًا إلى المرأة التي أوقفت في ساكرامنتو في ٦ آذار/مارس ٢٠١٢ بسبب رميها بتلات الزهور[1]. فلتتضاعف أعدادنا وتَزِدْ.

Torey Van Oot, «'Occupy' protester arrested for throwing flower petals in Capitol», *Sacramento Bee*, March 6, 2012.


WAKE UP!

كلمة المحرِّر

يقول نعوم تشومسكي أن «احتلّوا» تشكّل «الردّ الكبير العام الأول على ثلاثين عامًا من الحرب الطبقية»، وهي حركة تستمد قوّتها من الشعب انطلقت في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في مدينة نيويورك، وسرعان ما انتشرت في آلاف الأماكن في العالم. وعلى الرغم من أن الشركة أغارت على معظم المواقع الأصلية، إلا أن الحركة انتقلت مع مطلع العام ٢٠١٢ بالفعل من احتلال معسكرات الخيم إلى احتلال الضمير الوطني.

يشير تشومسكي، في أحاديثه، إلى أن أحد أكبر نجاحات الحركة يتمثل، في بساطة، في أنه وضع غياب المساواة في الحياة اليومية على جدول الأعمال الوطني وأثّر في النقل الإخباري وفي الإدراك العام وفي اللغة نفسها. ولاحظ تشومسكي، مستشهدًا بتقرير لمركز «بيو» Pew للأبحاث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عن النظرة العامة

إلى الصراع الطبقي، أن التفاوت في البلاد «ارتفع إلى مستويات لم يسبق لها مثيل». ووجدت دراسة «بيو» أن نحو ثلثي سكان أميركا يعتقدون الآن بوجود صراعات «قوية جدًّا»، أو «قوية» بين الأغنياء والفقراء – في ارتفاع بلغت نسبته ١٩ نقطة في المئة منذ ٢٠٠٩[١].

بات من البديهي القول، مع مطلع العام ٢٠١٢، أن «احتلّوا» غيّرت الحديث الوطني. ومن المهم الاعتراف بأن الناس الذين عسكروا في الخيم، وتظاهروا، أو دخلوا السجن أسهموا في تحقيق ذلك. وقد أوقف، حتى الشروع في كتابة هذه الكلمات، أكثر من ٦,٧٠٥ أشخاص في ١١٢ مدينة أميركية[٢]. وبات من المألوف الآن أن نرى ليس ازديادًا في تغطية مشكلات التفاوت في الدخل فحسب، بل أيضًا مقالات تصدر في الصحف في شكل منتظم، تعكس عناوينها لغة الحركة. فمثلًا، نشرت نيويورك تايمز في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ مقالة عنوانها «لماذا سيحتضن أوباما التسعة والتسعين في المئة؟» [٣]. ولا تهدف الحركة إلى احتلال العناوين،

(١) Rich Morin, «Rising Share of Americans See Conflict Between Rich and Poor», Pew Research Center, January 11, 2012.

(٢) ينشر موقع OccupyArrests.com المجموع المتواصل لعدد من أوقفوا من محتجي «احتلّوا» منذ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومتى تمت التوقيفات في الولايات المتحدة وأين.

(٣) Nate Silver, «Why Obama Will Embrace the 99 Percent», *New York Times* .published online February 15, 2012

إلا أن اختيار الكلمات يشير إلى أن في الإمكان تغيير السرد– ويشكّل تعديل السرد انتصارًا ضروريًّا في اتجاه تحويل كل شيء آخر.

باتت الآن بلوى من لا موارد لهم، ومن لا صوت لهم، ومن لا وصول لهم إلى السلطة، ومن هم تقليديًّا عرضة للتجاهل، محط انتباه وطني أكبر واستياء واسع. بدأت حكاياتهم تُروى، ولم يعد يمكن كل من يستطيع القراءة والفهم إلا أن يندد بالقساوة التي يعانيها ملايين الناس، من جرّاء اقتصاد صيغ طوال عقود، وصُنّف لخدمة الأغنياء. وفي مثال حديث آخر: نشرت نيويورك تايمز أخيرًا موضوعًا في الصفحة الأولى عن زوجين متقدمين في السن في ديكسفيلد، ماين، تأخرا في دفع فواتير التدفئة. وعندما بلغ دينهما في عز الشتاء حوالى ٧٠٠ دولار، قطعت عنهما شركة النفط الوقود، وهي تدرك أن قيامها بذلك قد يؤدي إلى مقتلهما. وقال رجل النفط إنه «عانى الأمرَّين من جرَّاء قراره»، وفكّر، في قرارة نفسه بعدما أنهى المكالمة الهاتفية مع الزوجين «هل يتم العثور على هذين الشخصين مجمَّدين؟»[١].

وظهرت في العدد نفسه، بعد ذلك ببضع صفحات وحسب، مقالة تناقش إعلان البليونير ميت رومني أنه «غير قلق على مَن هم في فقر مدقع» بسبب «شبكة الأمان» المتوافرة لهم. ويرد الكاتب على تأكيد رومني بهذه الكلمات: «أين أبدأ؟ فقد أشار، أولًا، تقرير مركز الموازنة والأولويات السياسية الشهر الماضي إلى أن اقتراحات

---

(١) Dan Barry, «In Fuel Oil Country, Cold That Cuts to the Heart», *New York Times*, February 3, 2012.

رومني في شأن الموازنة ستعمل عمل المنشار الكهربائي في شبكة الأمان هذه»[1].

كيف بلغنا هذا الحد في الولايات المتحدة؟ قال تشومسكي، «هذه ليست تعاسة عالم ثالث. لكنها ليست ما يجب على مجتمع غني أن يكونه، بل إنه في الواقع الأغنى في العالم، محاطًا بوفرة من الثروة التي يمكن الناس رؤيتها ولكن ليس في جيوبهم». ويعطي تشومسكي «احتلّوا» الفضل في المساعدة على نقل هذه القضايا إلى الواجهة. «يمكنكم القول إن الأمر يكاد يشكّل إطارًا نموذجيًّا للنقاش. حتى إن المصطلحات اللغوية باتت مقبولة. وهذا تحوّل كبير».

وتحرّك مثابرة «احتلّوا» على أفعالها هذا التحول، في مئات المدن، بما في ذلك احتلال المنازل المحجوزة وتعطيل المزادات العلنية التي تباع فيها منازل أناس سرقت منهم لمن يعرض الثمن الأعلى[2]. ولا تكتفي هذه الأفعال بفضح قسوة النظام ولا إنسانيته، بل تعرض تضامنًا ذا مغزى مع الذين سحَقهم.

(١) Charles M. Blow, «Romney, the Rich and the Rest», *New York Times,* February 3, 2012, citing Richard Kogan and Paul N. Van de Water, «Romney Budget Proposals Would Require Massive Cuts in Medicare, Medicaid, and Other Nondefense Spending», Center on Budget and Policy Priorities, revised February 16, 2012.

(٢) Allison Kilkenny, «Report: 26 Arrested at Occupy Foreclosure Auction Blockade», January 27, 2012, *In These TImes.*

ويتحدث تشومسكي عن الخيارات الكثيرة والفرص الموجودة لتغيير النظام، ويشير إلى أمثلة أثّرت فيها رؤية الحركة بالفعل في اقترحات المجالس البلدية، والنقاشات والقرارات، كمثل قرار مجلس بلدية مدينة نيويورك الرقم ١١٧٢ الذي يعارض رسميًّا عدَّ الشركات شخصًا معنويًّا ويطالب بتعديل الدستور لحظر ذلك نهائيًّا. ويُنشئ هذا القرار خطوطًا فاصلة واضحة بين حقوق الشركات وحقوق المواطنين، ويضيف إلى الزخم الذي أوجدته لائحة متعاظمة من المدن – بما فيها لوس أنجلس وأوكلاند وألباني وبولدر – التي وافقت على قرارات مماثلة[١].

ويقع أساس نجاح «احتلّوا» في تركيزها على تفاصيل التنظيم اليومي. فالتظاهرات الكبرى والعصيان المدني والتوقيفات تشكل أجزاء أساسية من استراتيجية الحركة، فيما تشكّل النشاطات اليومية وفرق العمل والجمعيات العمومية البنية العميقة والقوى المستمرة التي تضيف الثقل والزخم إلى موجة «احتلّوا». وتعدّ المواقع بالمئات، وربما بالآلاف. ففي مدينة نيويورك توجد «احتلّوا» وول ستريت، لكن هناك أيضًا «احتلّوا» بروكلين، و«احتلّوا» صنست بارك، و«احتلّوا» البرونكس، و«احتلّوا» لونغ آيلند، و«احتلّوا» الضواحي، كما هناك تنظيمات حرم الجامعات مثل «احتلّوا»

(١) Bailey McCann, «Cities, states pass resolutions against corporate personhood», CivSource, January 4, 2012. http:// civsourceonline.com/2012/01/04/ /cities-states-pass-resolutions-against- corporate-personhood

جامعة كولومبيا. تضاف إلى ذلك تكنولوجيا الإنترنت، كمثل تلك التي استخدمت لإنشاء موقع InterOccupy.com، التي تربط بين قوى «احتلّوا» في مختلف أنحاء البلاد وتساعد في تسهيل التجمعات المناطقية والاستراتيجيات والأفعال.

وما يزيد في روعة ذلك كله أن الحركة تستمر في النمو وتحتل مواقع جديدة من أحياء المدن الداخلية وقاعات المحاكم المحلية إلى قاعات الكونغرس على الرغم من «القمع المحتوم» كما يصفه تشومسكي – التدخل الوحشي للشرطة، التوقيفات الجماعية، التهم الملفقة، القرارات البلدية التقييدية، المراقبة، الخرق، الغارات. ويمكن عدُّ مجرّد الاستمرار في وجه القمع انجازًا. وتحتل الحركة، إلى حد كبير، منظومة المحاكم وتتحدى الطبيعة السياسية للقمع الحكومي، إضافة إلى وجودها في مئات المدن وازدياد أعداد المعتقلين ووضعها الخطط الكبرى للمزيد من الأفعال حتى موعد الانتخابات الرئاسية وما بعدها.

يظهر إصرار الحركة ونموها الحدَّ الذي لم تعد معه أعداد ضخمة من الشعب تصدّق أن النظام يستمع إلى الناس العاديين أو يستجيب لهم. فالكساد الاقتصادي يرتبط بالكساد في الديمقراطية. وتشكّل الأخيرة ركودًا عميقًا إلى حدّ لم يعد معه الكثيرون من السياسيين يخفون واقع أنهم لا يستمعون. ومن الأمثلة أن سؤالًا يتعلّق بالهجرة طُرح على أحد المرشحين، في خلال نقاش رئاسي جمهوري أداره

مذيع «سي.أن.أن.» أندرسون كوبر. ولما تجاهل السؤال وأخذ يشطّ في الكلام في موضوع آخر، حثه كوبر على الإجابة. تجاهل السياسي كوبر بطريقة غير ودّية وزمجر: «عليك بطرح الأسئلة، وعليّ بالإجابة كما أريد»، مثيرًا صيحات الاستنكار من الحضور المباشر(١).

لكن صيحات الاستنكار لا تكفي. فتخلّي السياسيين المفضوح عن المصلحة العامة وعن المحاسبة والتزام الديمقراطية الحق هو بالضبط ما دفع بأناس من كل مشارب الحياة إلى أن يعسكروا في الريح والثلج والمطر ويواجهوا الغازات المسيلة للدموع ورذاذ الفلفل والقنابل الصاعقة والأصفاد والسجن. أخذ الناس يستفيقون ويخرجون ويسدّون الجسور ويقفلون المرافئ. يتظاهرون في الشوارع ويشكّلون مجموعات متآلفة، ويخلقون إعلامهم الخاص، ويجهرون أخيرًا برأيهم، ويُستمع إليهم في النهاية. وما الاحتجاج والعصيان المدني الآن إلا الوجه المتغيّر أبدًا لما هو أكثر عمقًا وقوة: تمرّد عام يتطوّر ويستخدم الانفتاح والديمقراطية والعمل المباشر غير العنيف أسلحة أساسية. ذلك ما يحدث منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وذلك ما يحدث الآن.

لا تستعجل «احتلّوا» إنتاج الزعماء أو إصدار مجموعة مغلقة من المطالب، فهي تجسّد رؤية للديمقراطية تناقض في شكل أساسي

(١) Emily Ramshaw and Jay Root, «A New Rick Perry Shows Up to GOP Debate», *The Texas Tribune,* October 18, 2011.

إدارة المجتمع بصفة كونه مجالًا تتحكم فيه الشركات ويموّل نظامًا سياسيًّا يخدم الأغنياء ويتجاهل الفقراء ويردّ على الجميع بالطريقة التي أجاب فيها السياسي أندرسون كوبر: كيفما أراد بحق الجحيم.

ويطالب الناس، بدلًا من «ترك السوق تحل الأمور» بالطريقة التي حلّت فيها أمور الزوجين العجوزين في ماين، بأنواع جديدة من الحلول، ويطلبون كذلك من أنفسهم العمل الدؤوب والمبدع لاختراعها. ويتميز التغيير في الوعي بالعمق، إلا أنه ليس سوى خطوة في اتجاه تحوّل أكبر وأشمل. وقد أخذ الناس يستفيقون على واقع أننا لن نحظى بالتغيير المطلوب من أحد آخر، من مكان آخر، من السياسيين الذين تمولهم الشركات أو بمجرّد التصويت. وقد تكون رئاسة أوباما أفضل من رئاسة بوش، لكنها لم تحقق ما يستمر ملايين الناخبين الأميركيين، وأنا منهم، في المطالبة به – وهو «التغيير المُحرّر الذي يمكننا الإيمان به».

قد تكمن الرسالة الأكثر جذرية للحركة في أنها تحثنا على تغيير أنفسنا، على الصعيد الشخصي وفي مكان العمل وفي المجتمع. ويتطرق تشومسكي إلى هذا عندما يناقش أهمية إعادة تحديد أفكار مثل النمو. وقال إننا إذا استمررنا بحسب النموذج السائد فسنصبح أشبه بـ«اللاموس [أرنب قطبي] الذي يسير من فوق الجرف». وشجّع الحركة، بدلًا من ذلك، على الاستمرار في نشر الأفكار المتعلقة بـ«أسلوب حياة مختلف» لا يرتكز على تحديد الحد

الأقصى لقدرتنا على الشراء، بل على «رفع القيم المهمة للحياة إلى حدها الأقصى». أما أن يتوقع المرء أن يبدّل السياسيون الأمور وحدهم فأشبه بمن يحذو حذو اللاموس. لن يفعل أحد ذلك من أجلنا. أو كما قالت نصيرة المرأة الشاعرة السوداء جون جوردان: «من دأبنا على انتظارهن هنّ نحن».

تنادي «احتلّوا» بالديمقراطية بصفة كونها الطريقة الفضلى لحل الأمور، وتطبّق ما تنادي به بالقدوة. وبكلمات «احتلّوا» نيويورك، «نحن، من خلال الحوكمة الذاتية التوافقية غير الهرمية والتشاركية، نضع حرفيًّا إطار العالم الجديد ببنائه هنا والآن – والأمر يعمل». وفي الممارسة يستعر العمل الشاق والنقاشات حيال ما يشكّل الديمقراطية، ثم إن المشاركة والتمثيل هما الأقل عرضة للفساد ولتأثير الشركات.

يكشف تحدّي تلاعب الشركات بالاقتصاد أشكالًا مترابطة من السيطرة الثقافية والتحكّم الاجتماعي، وتفضي العملية إلى طرح أسئلة أكثر عمقًا. ويسأل تشومسكي: «كيف يمكننا إيجاد طرائق للعمل معًا لتخطي العوائق والتوترات ونصبح جزءًا من حركة متكرسة جارية ومستدامة وتستمر طويلًا؟». وتسأل أنجيلا دايفيس: «كيف نشكّل معًا وحدة مركّبة وتحررية؟» كيف نصل إلى ذلك معًا؟

وبروحية طرح هذه الأسئلة واختبار الردود عليها – في الجمعيات العمومية، في الاحتجاجات، في العصيان المدني، في المطبوعات،

على الأثير، في الشوارع، عبر الحدود، بلغات كثيرة، في السجن، في المحاكم وفي حرّية مجالات «احتلّوا» – تشاركت «سلسلة كتيبات أوبن ماغازين» Open Magazine Pamphlet Series، التي تأسست عام ١٩٩١ لتكون صوت الحركات الديمقراطية، مع مجموعة الدفاع عن المهاجرين «أديلانت ألاينس» ومقرها في بروكلين لإطلاق «زوكوتي بارك برس» و«سلسلة كتيبات أوبن ماغازين». وهذا هو الكتيب الرقم واحد: سلسلة من محاضرات وأحاديث مع نعوم تشومسكي عن الحركة تبدأ وتنتهي باستذكار هوارد زين.

على الرغم من أنه الشتاء في نيويورك، إلا أن هدفنا من هذه المنشورات الصغيرة أن تشكل بذورًا لمخيلة التمرد وتساعد في إنبات ربيع أميركي جميل. وكما كتب زين، «أينما تحقق تقدم، وكلما أُبطل أي نوع من الظلم، يعود السبب في ذلك إلى أن الناس تصرفوا كمواطنين لا كسياسيين. لم يكتفوا بالأنين. بل عملوا وتصرفوا وانتظموا وشاغبوا عندما تدعو الضرورة للفت انتباه مَنْ في السلطة إلى وضعهم. وهذا ما علينا فعله اليوم. وربما يقول البعض: حسنًا، ما الذي تتوقعونه؟.

«والجواب هو أننا نتوقع الكثير.

«يقول الناس: ماذا، أتحلمون؟

«وجوابنا هو، نعم، إننا حالمون.

«نريد كل شيء».

ونحن بهذه الروحية، بروحية هوارد زين الجميلة، ندعوكم إلى الانضمام إلينا في إطلاق هذا المشروع الجديد.

فلتتفتح عشرة ملايين زهرة.

- غريغ روجييرو

١٢ آذار/مارس ٢٠١٢

ER WORLD
POSSIBLE,
READY YOUR
EAMS
GNP
CHA
MY WI



احتلّوا

محاضرة في ذكرى هوارد زين

«احتلّوا» بوسطن، ماساتشوستس، ساحة ديوي، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

يصعب بعض الشيء إلقاء محاضرة في ذكرى هوارد زين في اجتماع لـ«احتلّوا». إذ تترافق معها بالضرورة مشاعر متضاربة. ويحدونا في البداية أسف لأن هوارد ليس بيننا للمشاركة في هذا الاجتماع وتنشيطه بطريقته التي لا تُضاهى، لأنه لو حضر لشكل ذلك حلم حياته. وهناك الإثارة الناجمة عن حلم أخذ في الواقع يتحقق. وهو حلم أعدّ له الكثير من العمل التحضيري، وكان وجوده بينكم هنا سيشكل تحقيقًا لهذا الحلم.

كلما فكّرت في هوارد، وكثيرًا ما أفعل، وبخاصة في ضوء حركة «احتلّوا»، تتردد في ذهني كلمات معيّنة، تتمثل في طلبه منا تركيز انتباهنا على «عدد لا يحصى من الأفعال الصغيرة لأناس

مجهولين» تشكّل أساس «تلك الأوقات العظيمة» التي تدخل، في النهاية، سجل التاريخ في معزل عن أفعال المجهولين الصغيرة التي لا تحصى. وتلك حقيقة أساسية في التاريخ. وهي واحدة بذل من عمله، بل في الواقع من حياته، الكثير للإضاءة عليها.

وليس من المبالغة في شيء القول، بالحرف الواحد، إنه غيّر الوعي والضمير لدى جيل بكامله. وهذا ليس بالإنجاز البسيط. وهو يستمر وينتشر.

وما أمكن توقيت محاضرة في ذكرى هوارد زين أن يكون أفضل. فهي تحدث في وسط «أفعال صغيرة لا تُحصى يقوم بها أناس مجهولون» يتمردون.

فحركة «احتلّوا» تشكل تطورًا مثيرًا جدًّا. بل إنها في الواقع مذهلة نوعًا ما، ولا سابقة لها. إذ لم يسبق أن حدث أمر مشابه يمكن أن يخطر على بالي.

وإذا أمكن تعزيز الروابط والاتحادات الناتجة عن هذه الأحداث المميزة في سياق المدة الطويلة والقاسية أمامنا – لأن النصر لن يأتي سريعًا – فسيتبين أنها لحظة تاريخية حقًّا، وذات دلالة بالغة، في التاريخ الأميركي.

ويشكّل واقع أن لا سابقة لحركة «احتلّوا» أمرًا مناسبًا. فهذه حقبة غير مسبوقة. ليس في هذه اللحظة، فحسب، بل ومنذ السبعينيات.

في تاريخ الاقتصاد الأميركي

أخذت سنوات العقد السابع تصبح نقطة تحوّل في التاريخ الأميركي. فطوال قرون بدأت مع إنشاء البلاد، والمجتمع في حال نمو، لم تحدث دائمًا بطريقة جميلة. وتلك حكاية أخرى، ولكن كان مجتمعًا ناميًا بكل طلعاته ونزلاته. وحدث مع ذلك تقدم عام في اتجاه الثروة والتصنيع والتنمية والأمل. وترافق مع توقع مستمر أنه سيكمل على هذا المنوال. وقد صحَّ ذلك حتى في الأوقات المظلمة.

وقد بلغتُ من العمر عتيًّا ما يكفي لأتذكَّر الكساد الاقتصادي الكبير. ومع ذلك اختلفت الروحية إلى حد كبير بعد السنوات القليلة الأولى، بحلول أواسط الثلاثينيات – على الرغم من اتصاف الوضع بأنه، موضوعيًّا، أكثر قساوة من اليوم. عمّ شعور «أننا سنتخلص منه»، حتى في أوساط العاطلين من العمل، بمن فيهم الكثيرون من أقاربي، وهو شعور مفاده أن «الأمر سيتحسّن».

أخذت النقابات العمالية المناضلة في الانتظام، وبخاصة مؤتمر التنظيمات الصناعية، وتَواصل التنظيم. وبلغ الأمر حد الإضرابات الاعتصامية التي تثير بالفعل ذعر عالم الأعمال – ويمكنكم مراجعة ذلك في صحافة الأعمال في ذلك الوقت – لأن الاعتصام ليس إلا مجرد خطوة تسبق الاستيلاء على المصنع وإدارته بنفسك. وتشكّل فكرة الاستيلاء العمالي، في المناسبة، أمرًا يحتل في شكل قوي

روزنامة اليوم، ويجب أن نبقيه في الذهن - وسأعود إليه لاحقًا. كذلك أدى الضغط الشعبي إلى البدء بإصدار تشريعات «الصفقة الجديدة»، وساد نوع من الشعور «أننا سنتجاوز الأمر»، على الرغم من الأوقات الصعبة.

واليوم، يختلف الأمر جدًّا. إذ يسود لدى الكثيرين من الناس في الولايات المتحدة شعور بالعجز، وأحيانًا باليأس. وأعتقد أن هذا جديد إلى حد ما في التاريخ الأميركي، ويستند إلى أساس موضوعي.

في الطبقة العاملة

عانى العمال البطالة في الثلاثينيات، لكنهم توقّعوا، على الرغم من ذلك، استعادة وظائفهم. أما إذا كنتم اليوم عمّالًا في مصنع (يكاد مستوى البطالة الراهن في الصناعة يعادل مستواه زمن الكساد الكبير) واستمرت الاتجاهات الراهنة، فلن تتمكنوا من استعادة هذه الوظائف.

حدث التغيير في السبعينيات، وأسبابه كثيرة، وأحد عوامله الكامنة، وقد ناقشها أساسًا المؤرخ الاقتصادي روبرت برينر، هو تراجع معدّل الأرباح في الصناعة. وهناك عوامل أخرى أدت إلى تغييرات كبيرة في الاقتصاد - انقلاب في مئات السنوات من التقدم والنمو وقد تحوّلت عملية تصفية للصناعة وللنمو. واستمر التصنيع،

بلا شك، في الخارج، مربحًا جدًّا، لكنه لا يعود بالنفع على القوى العاملة.

ترافق ذلك مع تحوّل الاقتصاد من مشروع منتج – ينتج أشياء يحتاج إليها الناس أو يمكنهم استخدامها – إلى تلاعب مالي. وشُرع في ذلك الوقت حقًّا في تحويل الاقتصاد اقتصادًا ماليًّا.

في المصارف

كانت المصارف، قبل السبعينيات، مصارف. قامت بما يفترض بالمصارف فعله في اقتصاد دولة رأسمالية: تأخذ، مثلًا، الأموال غير المستخدمة من حسابك المصرفي وتحوّلها هدفًا مفيدًا ممكنًا، من مثل مساعدة عائلة ما على شراء منزل أو إرسال أحد أولادها إلى المعهد، أو أي شيء آخر. وتغيّر ذلك جذريًّا في السبعينيات. لم تحدث حتى ذاك الوقت أي أزمة اقتصادية، بل برزت مرحلة من النمو الضخم – النمو الأكبر في التاريخ الأميركي وربما في التاريخ الاقتصادي – وهو نمو دائم في سياق الخمسينيات والستينيات، تميَّز بالمساواة.

وهكذا فإن الخمس الأدنى من أصحاب المدخول كاد يبلي حسنًا بالقدر الذي أبلى فيه الخمس الأعلى. وانتقل الكثيرون من الناس إلى أسلوب حياة معقول. ويُسمّى هنا «الطبقة المتوسطة»، وفي بلدان أخرى «الطبقة العاملة». لكنه كان أمرًا حقيقيًّا.

وسرّعت سنوات الستينيات الأمر. وعمل حَراكها فعلًا، بعد عقد كئيب إلى حد كبير، على تطوير البلاد بطرائق كثيرة دائمة. وهي طرائق باقية، لا تتغير.

حدثت، بحلول السبعينيات، تغييرات مفاجئة وحادة: تصفية الصناعة، ونقل الإنتاج إلى الخارج، والانتقال إلى المؤسسات المالية التي نمت في شكل ضخم. وعليّ القول إن سنوات الخمسينيات والستينيات شهدت أيضًا تطوير ما أصبح، بعد عقود لاحقة، اقتصاد التقنية العالية: الحواسيب، الإنترنت، ثورة تقنية المعلومات التي طُوّرَت في الخمسينيات والستينيات في قطاع الدولة أساسًا. واستغرق الأمر نحو عقدين قبل أن تنطلق، لكنها طُوّرَت حينذاك.

سُجّل التطوير في خلال الحلقة المفرغة التي بدأت في السبعينيات وأدت إلى تركيز الثروة في شكل متزايد في أيدي القطاع المالي. وهذا لا يفيد الاقتصاد - بل ربما يؤذيه ويؤذي المجتمع - لكنه أدى، عندذاك في الأساس، إلى تركيز هائل للثروة.

في السياسة والمال

يفضي تركيز الثروة إلى تركيز السلطة السياسية. ويؤدي تركيز السلطة السياسية إلى إصدار التشريع الذي يضاعف هذه الدورة ويسرّعها. ويسيّر التشريع، خصوصًا ذلك الذي يشارك فيه الحزبان،

السياسات المالية الجديدة والتغييرات الضريبية وكذلك قواعد إدارة الشركات وإزالة الضوابط. وترافق ذلك مع الارتفاع الحاد جدًّا في تكاليف الانتخابات، مما جعل الأحزاب السياسية تعتمد أكثر من ذي قبل على جيوب قطاع الشركات.

تلاشت الأحزاب، أساسًا، بطرائق عدة. فقد افتُرض سابقًا بكل عضو في الكونغرس يأمل في موقع، من مثل رئاسة لجنة ما أو موقع مسؤولية ما، أن يحصل، أو تحصل، عليه عبر الأقدمية والخدمة. وفرضت عليهم المتابعة، بعد بضع سنوات، ضخ المال في صناديق الحزب، وهذا موضوع درسه توم فيرغوسون. وهو ما دفع المنظومة أكثر إلى جيوب قطاع الشركات، وفي ازدياد إلى قطاع المال.

أدت هذه الدورة إلى تركيز ضخم للثروة، وفي شكل أساسي لدى العشرة في المئة الأوائل من الواحد في المئة من السكان. وافتتحت، في غضون ذلك، حقبة من الركود الذي طاول السكان، عمومًا، بل ومن الهبوط للغالبية من بينهم. وتدبّر الناس أمورهم ولكن بوسائل اصطناعية مثل ساعات العمل الإضافية، ومعدلات كبرى من الاقتراض والدين، والاعتماد على تضخم الأصول مثل فقاعة الإسكان الأخيرة. وسرعان ما أضحت ساعات العمل الطويلة هذه أطول بكثير في الولايات المتحدة منها في بلدان صناعية أخرى مثل اليابان أو تلك الموجودة في أوروبا. وحلّت بالتالي حقبة من

الركود والتراجع لدى الغالبية استمرت إلى جانب التركيز الحاد في الثروة. وأخذ النظام السياسي يخبو.

ولطالما وُجدت فجوة بين السياسة العامة والإرادة العامة، لكنها توسّعت وحسب في شكل هائل. حتى بات يسعكم، في الواقع، رؤيتها الآن.

ألقوا نظرة على ما يحدث راهنًا. أصبح العجز الموضوع الكبير الذي يركز عليه الجميع في واشنطن. ولا ينظر العامَّة، عن حق، إلى العجز على أنه قضية إلى هذا الحد. وهو ليس في الحقيقة إلى هذا الحد بقضية. فالقضية هي البطالة لا العجز. وتوجد لجنة للعجز، ولكن لا توجد لجنة للبطالة. وللجمهور رأيه في ما يتعلق بالعجز. وما عليكم إلا أن تلقوا نظرة إلى استطلاعات الرأي. فالعامة تؤيد، في شكل ساحق، فرض ضرائب أكبر على الأغنياء، وهي ضرائب تراجعت كثيرًا في مرحلة الركود والتراجع هذه – ضرائب أكبر على الأغنياء والحفاظ على الفوائد الاجتماعية المحدودة.

وقد تطلع لجنة العجز بنتيجة معاكسة. فإما التوصل إلى اتفاق، وفي هذا ما يعاكس إرادة الناس، وإما المضي في نوع من الإجراء التلقائي سيؤدي إلى تلك النتائج. وهذا أمر يتوجب، في الحقيقة، التعامل معه سريعًا جدًّا.

ستخرج لجنة الموازنة بقراراتها في غضون أسبوعين. ويمكن

حركات «احتلّوا» أن توفّر قاعدة جماهيرية لمحاولة تفادي ما يشبه خنجرًا مسدّدًا إلى قلب البلاد. وقد تكون له نتائج سلبية جدًّا. وهذه مهمة فورية.

في الاقتصاد

ما يحدث منذ ثلاثين عامًا هو في الحقيقة، ومن دون الدخول في التفاصيل، كابوس توقعه الاقتصاديون الكلاسيكيون.

نظر أدم سميث في إمكان أن يقرر التجار والصناعيون في إنكلترا نقل أعمالهم إلى الخارج – الاستثمار في الخارج والاستيراد منه. وقال إنهم سيحققون أرباحًا لكن إنكلترا ستتضرر.

غير أنه مضى يقول إن التجار والصناعيين يفضلون العمل في بلدانهم – ما يُسمى أحيانًا بـ «الانحياز إلى الديار». وهكذا، كما لو أن «يدًا خفية» ستنقذ إنكلترا من دمار ما يُسمى الآن العولمة الليبرالية الجديدة. وهذا مقطع قوي جدًّا لا يجدر تفويته. وترد عبارة «اليد الخفية» مرة وحيدة في كتابه الكلاسيكي ثروات الأمم Wealth of Nations. وقد يكون ثمة «يد خفية» تنقذ إنكلترا من العولمة الليبرالية الجديدة.

وأدرك الاقتصادي الكلاسيكي الآخر ديفيد ريكاردو الأمر

نفسه وأمل – وفي هذا نوع من الأمل العاطفي – في ألا يحدث ولم يحدث لمدة طويلة، لكنه يحدث الآن. وهو تمامًا ما ظل يُسجل طوال الأعوام الثلاثين الماضية.

اقتصاد الأثرياء وغير المتيقّنين

نزل الأمر قاسيًا جدًّا على عموم السكان، الذين يشكلون ٩٩ في المئة من صورة حركة «احتلّوا». ويمكن الأمر أن يصبح أكثر سوءًا. ويؤدي إلى انحطاط لا عودة عنه. ولا بأس بذلك بالنسبة إلى الواحد في المئة بل وأقل – عشر الواحد في المئة. فهم أكثر ثراء من ذي قبل، يسيطرون على النظام السياسي، ولا يكترثون إلى الجمهور. ولا بأس، في ما يعنيهم، إذا أمكن الاستمرار في ذلك. وهو تمامًا ما حذّر منه أدم سميث وديفيد ريكاردو.

خذوا «سيتي غروب» على سبيل المثال. فقد كان، طوال عقود، إحدى أكثر شركات بنوك الاستثمار الكبرى فسادًا، وأنقذه دافعو الضرائب تكرارًا بدءًا بسنوات عهد ريغان الأولى، وها هم ينقذونه مرة أخرى. ولن أستفيض في الفساد – فمن الأرجح أنكم تعرفون به بلا شك – لكنه مذهل جدًّا.

خرج «سيتي غروب» عام ٢٠٠٥ بكتيّب للمستثمرين عنوانه «اقتصاد الأثرياء: شراء الترف، وشرح الاختلالات العالمية في

التوازن»، حثّ المستثمرين على وضع المال في «مؤشر اقتصاد الأثرياء». وجاء في المذكرة أن «العالم ينقسم قسمين هما: اقتصاد الأثرياء والآخرون».

ويتعلّق هذا النوع من الاقتصاد بالأثرياء، أولئك الذين يشترون سلع الترف وغيرها، فهناك يقع مسرح الحركة. ويقولون إن مؤشر اقتصاد الأثرياء خاصتهم يتفوق بكثير على البورصة، وعلى الناس بالتالي وضع أموالهم فيه. أما بالنسبة إلى من تبقوا فلنرسلهم يطوفون على غير هدى. ونحن حقًّا لا نبالي بهم. بل وفي الحقيقة لا نحتاج إليهم. عليهم أن يكونوا موجودين لتموين الدولة القوية ولإنقاذنا ماليًّا عندما نسقط في ورطة، وفي ما عدا ذلك لا وظيفة لهم في الأساس. وهم يُسمّون، هذه الأيام «غير المتيقنين» – أناس يعيشون وجودًا غير متيقن على هامش المجتمع. إلا أنه لم يعد هامشًا بعد الآن، بل أخذ يصبح جزءًا جوهريًّا من المجتمع في الولايات المتحدة، بل وفي أمكنة أخرى بالفعل. وهذا يُعدُّ أمرًا جيدًا.

وهكذا مثلًا، أدلى ألن غرينسبان، وهو لا يزال «القديس ألن» – وقد أشاد به ممتهنو الاقتصاد كواحد من أعظم اقتصاديي الزمان (هذا قبل الانهيار المالي الذي يتحمل مسؤوليته إلى حد كبير)– بشهادة أمام الكونغرس في سنوات كلينتون، وشرح معجزات الاقتصاد الذي يشرف عليه. وقال إن الكثير من نجاح هذا الاقتصاد

يرتكز على ما سماه «عدم الأمان المتزايد للعامل». وإذا شعر العمال بعدم الأمان، وباتوا جزءًا مما نسميه اليوم «عدم اليقين»، وعاشوا وجودًا غير مستقر، فلن يطرحوا المطالب ولن يحاولوا زيادة الأجور، ولن يحصلوا على المنافع. ويمكننا طردهم إذا لم نعد نحتاج إليهم. وذلك ما سماه، تقنيًّا، الاقتصاد «الصحّي». وتلقى إشادة كبرى على ذلك وأثار الإعجاب الشديد.

وها إنّ العالم ينقسم بين «عدم اليقين» و«اقتصاد الأثرياء» – أو أيضًا، في استعارة حركة «احتلّوا»، بين الواحد في المئة والتسعة والتسعين في المئة، ليس بالأعداد الحرفية بل بالصورة الصحيحة. وها إنّ «عدم اليقين» موجود حيث الحركة. ويمكنه، في الحقيقة، أن يستمر على هذا المنوال.

ويمكن، إذا استمر على هذا المنوال، أن يصبح الانقلاب التاريخي الذي بدأ في السبعينيات نهائيًّا. وذلك ما نتجه إليه. وتشكّل حركة «احتلّوا» رد الفعل الشعبي الحقيقي والرئيس الأول الذي يمكنه الحؤول دون ذلك. ولكن، وكما سبق أن قلت، سيصبح من الضروري مواجهة واقع أنه صراع طويل وشاق. فلا يمكنكم تحقيق الانتصارات في الغد. بل عليكم المثابرة وتشكيل هيكليات يجب العمل على تعزيزها، ستمر في أزمنة قاسية ويمكنها تحقيق انتصارات كبرى. ويوجد الكثير من الأمور التي يمكن القيام بها.

نحو سيطرة عمالية

سبق لي أن أشرت إلى أن أكثر الأعمال فاعلية في عقد الثلاثينيات تمثلت في الاضرابات الاعتصامية. والسبب بسيط جدًّا: فتلك خطوة وحسب تسبق السيطرة على الصناعة.

وقع بعض الأحداث المهمة جدًّا مع بدء الانحطاط في خلال السبعينيات. وكان أحدها أواخر السبعينيات، عندما قررت شركة الفولاذ الأميركية، عام ١٩٧٧، إقفال واحدة من منشآتها الكبرى في يونغستاون في أوهايو. وقررت القوى العاملة والبلدة التضافر، بدلًا من مجرد الانسحاب، وشراء المعمل من شركة الفولاذ الأميركية وتسليمه إلى القوى العاملة وتحويله منشأة يشغّلها العمال ويديرونها. لم يربحوا، ولكن لو توافر لهم ما يكفي من الدعم الشعبي لربحوا. وشكّل الأمر انتصارًا جزئيًّا. وهذا موضوع ناقشه بالتفصيل غار ألبيروفيتز وستوتن ليند – محامي العمال والبلدة.

والسبب في أنه شكّل انتصارًا جزئيًّا هو أنه أدى، على الرغم من الخسارة، إلى إطلاق جهود أخرى. وتتوزع الآن في أوهايو، وفي الواقع في أماكن أخرى، المئات وربما الآلاف من الصناعات وهي أحيانًا ليست بصغيرة يمتلكها العمال والبلدات ويمكنها أن تصبح تحت إدارة العمال. وهذا أساس الثورة الحقيقية. وهكذا تحدث. وهي تحدث هنا أيضًا.

حدث أمر مشابه قبل نحو سنة في واحدة من ضواحي بوسطن. فقد قررت شركة متعددة الجنسيات أن تقفل منشأة صناعية مربحة وعاملة تنتج بعض السلع ذات التقنية العالية. إلا أن من الواضح أنها لا تدرّ عليها ما يكفي من الربح. وعرض العمال والنقابة شراءها وتولّيها وتشغيلها بأنفسهم. غير أن الشركة المتعددة الجنسيات قررت إقفالها، ربما لأسباب تتعلق بالوعي الطبقي. لا أعتقد أنها تريد لأمور مثل هذه أن تحدث. ولربما نجح الأمر لو وجد ما يكفي من الدعم الشعبي، أو لو حدث تدخل مما يشبه هذه الحركة.

وهناك أمور أخرى مشابهة تحدث، والبعض منها، في الواقع، كبير. فمنذ مدة ليست بالطويلة سيطر أوباما على صناعة السيارات التي يمتلكها الجمهور في الأساس. وأمكن القيام بعدد من الأمور، أحدها: إعادة هيكلة هذه الصناعة بحيث يمكن إعادة تسليمها إلى مالكيها، أو إلى ملكية مشابهة جدًّا، لتواصل مسارها التقليدي.

وتمثل الإمكان الآخر في تسليمها إلى القوة العاملة – التي تملكها في أي حال – وتحويلها ملكية عمالية ومنظومة صناعية كبرى يديرها العمال وتشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد، وجعلها تنتج أمورًا يحتاج إليها الناس. وهناك الكثير مما نحتاج إليه.

نعرف جميعنا، أو علينا أن نعرف، أن الولايات المتحدة متأخرة عالميًّا جدًّا في مجال النقل السريع، وهذا خطير جدًّا، لأنه لا يؤثر في حياة الناس وحسب بل يؤثر أيضًا في الاقتصاد.

وإليكم، في هذا الإطار، هذه الرواية الشخصية. صودف أنني ألقيت محاضرات في فرنسا قبل نحو شهرين وانتهى بي المطاف في جنوب البلاد واضطررت إلى ركوب القطار من أفينيون إلى مطار شارل ديغول في باريس. واستغرقت الرحلة ساعتين. وهي المسافة نفسها من واشنطن العاصمة إلى بوسطن. ولا أدري هل ركبتم يومًا ما القطار من واشنطن إلى بوسطن، لكنه يعمل بالسرعة نفسها منذ ستين عامًا عندما صعدنا إليه، أنا وزوجتي، للمرة الأولى. إنها فضيحة. ويمكن فعل الأمر هنا كما تم فعله في أوروبا التي امتلكت القدرة على القيام به من خلال القوة العاملة الماهرة. ولو توافر له بعض الدعم الشعبي هنا لأحدث تغييرًا كبيرًا في الاقتصاد.

ولمجرّد إضفاء المزيد من السريالية على الأمر في الوقت الذي يتم فيه تجنب هذا الخيار، أوفدت إدارة أوباما وزير النقل إلى إسبانيا للحصول على عقود لتطوير السكة الحديد السريعة في الولايات المتحدة والتي يمكن صنعها مباشرة في «حزام الصدأ» (المنطقة الصناعية الكبرى الواقعة بين الوسط الغربي والشمال الشرقي

للولايات المتحدة) الذي يتم إغلاقه. ولا توجد أسباب اقتصادية تفسر لماذا لا يمكن أن يحدث. فهذه أسباب طبقية وتعكس الافتقار إلى تعبئة سياسية شعبية. وهذا النوع من الأمور يتواصل.

التغيير المناخي والأسلحة الذريّة

دعوني أقول وحسب إنني تطرّقت إلى المسائل الداخلية وهي ليست الوحيدة في أي حال. وجميعكم يعرف ذلك. فهناك تطورات خطرة جدًّا في الساحة الدولية، بما في ذلك اثنان منها وهما بمثابة ظل يخيم على كل ما ناقشناه. إذ توجد للمرة الأولى في تاريخ البشرية تهديدات حقيقية على بقاء الأنواع.

ويرتدي اثنان منها طابع الإلحاح. أحدهما ماثل منذ العام ١٩٤٥، وقد نجونا منه بمعجزة. وهو التهديد المتمثل بالحرب النووية والأسلحة الذرية. وهذا التهديد لا يُناقش كثيرًا، لكن الواقع هو أن سياسات الإدارة الأميركية وحليفاتها تؤدي إلى تصعيده. ويجب القيام بأمر ما حياله وإلا سنواجه المشكلات.

أما التهديد الثاني فهو الكارثة البيئية بالطبع. وتتخذ كل دولة في العالم، من الناحية العملية، خطوات ولو عرجاء في اتجاه محاولة القيام بشيء حيالها. كذلك تتخذ الولايات المتحدة خطوات لكنها تعمد، خصوصًا، إلى تسريع التهديد.

ولا تكتفي الولايات المتحدة بأنها الدولة الكبرى الوحيدة التي لا تقوم بما هو بنّاء لحماية البيئة، ولا تلتحق بالركب، بل إنها تعمل بطريقة ما إلى جرّه إلى الوراء.

ويعمل الكونغرس في هذا الوقت بالذات على تفكيك التشريع الذي وضعه ريتشارد نيكسون – وهو حقًّا آخر رئيس ليبرالي للولايات المتحدة، وهذا يبيّن لكم ما يحدث. يعمل على تفكيك الإجراءات المحدودة التي اتخذتها إدارة نيكسون في محاولة للقيام بعمل ما حيال الكارثة المتزايدة الآخذة في الظهور.

ويرتبط هذا بمنظومة دعاية ضخمة يعلنها عالم الأعمال، في فخر وصراحة، في محاولة لإقناع الناس بأن التغيير المناخي ليس إلا خدعة ليبرالية. «فلماذا الإصغاء إلى هؤلاء العلماء؟» وقد أخذنا بالفعل في التراجع إلى حقبة العصور الوسطى. وهذه ليست بمزحة.

وإذا حدث ذلك في الدولة الأقوى والأغنى في التاريخ، فلن يمكن حينذاك تفادي الكارثة. ولن يعود لكل ما عدا ذلك من كلام نقوله، من أهمية، بعد جيل أو جيلين. فجلّه يحدث اليوم. ويجب القيام بشيء ما في شأنه قريبًا جدًّا بطريقة مكرَّسة ودائمة.

ومباشرة العمل ليست سهلة. فهناك عوائق ومصاعب ومشقات وإخفاقات – هذا محتوم. وما لم تواصل العملية الجارية هنا وفي

أمكنة أخرى في البلاد، وفي العالم، نموها وتتحول قوة كبرى في العالم الاجتماعي والسياسي، فلن نتمتع بحظوظ كبرى في مستقبل محترم.

أسئلة من «احتلّوا» في بوسطن

ما رأيك، في ما يتعلّق بإصلاح الاختلال الوظيفي السياسي في هذا البلد، في تشريع تعديل دستوري يحظّر عدَّ الشركة شخصًا معنويًّا أو يحظّر استخدام أموال الشركات في السياسة؟

من الجيد جدًّا القيام بهذه الأمور، ولكن لا يسعك القيام بها أو بأي شيء آخر في غياب القاعدة الشعبية الواسعة والنشطة. ويمكنكم، في حال أضحت حركة «احتلّوا» القوة الرائدة في البلاد، الدفع بالكثير من الأمور إلى الأمام.

تذكّروا، عندما أنجز اتفاق التجارة الحرّة لأميركا الشمالية (نافتا) عام ١٩٩٤، أدركت إدارة كلينتون تمام الإدراك أنها ستخرّب الاقتصاد المكسيكي، وهي السنة نفسها التي شرعت فيها في عسكرة الحدود. إلا أننا الآن نحصد العواقب، ويجب إقصاء هؤلاء الناس عن تصنيف الأشخاص. وأنت عندما تتحدث بالتالي عن الشخص

المعنوي – فذلك صحيح – لكن هناك أكثر من جانب واحد للأمر، ويجب الدفع به إلى الأمام وأن يُفهم بكليته والعمل به على هذا الأساس.

وهذا يتطلب قاعدة جماهيرية، وإدراكًا من الناس والتزامًا. فمن السهل إدراك ما يجب القيام به من أمور، غير أن لذلك كله شروطًا لازمة، وأعني بها قاعدة جماهيرية شعبية تلتزم العمل على تطبيقها.

ما احتمال أن تتمكن الطبقة الحاكمة في أميركا من تطوير نظام فاشي صريح هنا؟

أعتقد، صراحة، أن هذا الاحتمال بعيد جدًّا. لأنهم يفتقرون إلى القوة لذلك. فمنذ قرن، استنتجت الطبقات المهيمنة في الدولتين الأكثر حرية في زمانهما – بريطانيا والولايات المتحدة – أنها لم تعد تستطيع السيطرة على الشعب بالقوة. وقد اكتُسِب المزيد من الحرية من خلال كفاحات كهذه. أدرَكوا الأمر، ووعوه، وقد نوقش في أدبهم.

أدركت الطبقات المهيمنة أن عليها تحويل تكتيكاتها للسيطرة على المواقف والمعتقدات بدلًا من الاكتفاء باستخدام الهراوة. لم يتخلوا عن الهراوة، لكنها فقدت فعلها السابق. وتوجبت السيطرة

على المواقف والمعتقدات. وهذا في الواقع الوقت الذي انطلقت فيه صناعة العلاقات العامة. بدأت في الولايات المتحدة وإنكلترا، البلدين الحرين اللذين توجب أن تقوم فيهما صناعة كبرى للسيطرة على المعتقدات والمواقف، وللتحفيز على الاستهلاك والسلبية والخمول والإلهاء – كل الأمور التي تعرفونها جيدًا جدًّا. واستمر الأمر على هذا المنوال. وهذا عائق، لكن تجاوزه أسهل بكثير من تجاوز التعذيب والغستابو. وأعتقد أن الظروف لم تعد متوافرة لإقامة ما يشبه ما نسميه الفاشية.

سيدي، لدي سؤال من شقين انتظرت طوال حياتي أن أطرحه عليك. سبق لك أن أشرت إلى أن الإضرابات الاعتصامية ليست إلا مجرّد بادرة للسيطرة على الصناعة. وأود أن أسألك هل تدعو اليوم إلى إضراب عام كتكتيك فاعل للمضي قدمًا؛ وثانيًا، هل تقبل يومًا ما، لو طُلب منك، أن تسمح لصوتك بإيصال إرادة أمتنا وقد اختيرت ديمقراطيًّا؟

صوتي لن يساعد. ثم إنكم لا تريدون زعامات؛ بل عليكم القيام بالأمر بأنفسكم. [تصفيق وهتافات] نحتاج إلى تمثيل، ولكن عليكم أن تختاروا ممثليكم بأنفسكم وعليهم أن يكونوا ممثلين قابلين للسحب حتى لا تسقطوا في نظام واحد من السيطرة والمراتب.

بيد أن مسألة الإضراب العام تشبه غيرها. يمكنكم التفكير فيها

كفكرة ممكنة عندما يصبح الناس في حال استعداد لها. فلا يمكننا الجلوس هنا لنعلن وحسب الإضراب العام. لأن الأمر يتطلب، في وضوح، الموافقة والاتفاق واستعداد الجمهور العريض من السكان للمجازفة بالمشاركة. ويجب توافر التنظيم والتثقيف والتنشيط. ولا يعني التثقيف مجرّد إبلاغ الناس بما عليهم أن يؤمنوا به. بل يعني تعلّم الأمور بأنفسنا.

هناك جملة شهيرة لكارل ماركس، أنا على يقين أن الكثيرين منكم يعرفونها، وهي: لا تقضي المهمة بفهم العالم وحسب، بل بتغييره. وهاكم شكل مختلف لها يجب أن تبقوه في أذهانكم: إذا أردتم تغيير العالم في اتجاه بنّاء فمن الأفضل لكم محاولة فهمه أولًا. ولا يعني فهمه مجرّد الاستماع إلى حديث أو قراءة كتاب، ولو أن ذلك يساعد أحيانًا. بل يعني التعلّم. ولا يتعلّم المرء إلا بالمشاركة. يتعلّم من الآخرين. تتعلمون من الناس الذين تحاولون تنظيمهم. وعليكم أن تكتسبوا الخبرة والإدراك اللذين قد يمكّناكم من تطبيق أفكار كهذه.

لكن الدرب طويل، ولا تبلغون مقصدكم بنقرة إصبع. بل يحدث ذلك بالعمل الشاق، الطويل الأمد، والمتكرّس.

وأعتقد، بطرائق عدة، أن الجانب الأكثر إثارة في حركة «احتلّوا» هو ربما إنشاء الاتحادات والروابط والترابط والشبكات الذي يتم

في كل مكان – سواء تعلّق الأمر بمطبخ تعاوني أو غيره. ويمكن، انطلاقًا من ذلك، تعزيز الأمر ونشره على جزء كبير من السكان الذين لا يعرفون بعد ماهية ما يدور. وإذا حدث ذلك فسيمكنكم عندذاك إثارة الأسئلة عن تكتيكات مثل الإضراب العام الذي قد يكون، عند حد ما، مناسبًا جدًّا.

لدينا سؤالان عن «احتلّوا» العالمية: الأول، كيف يمكننا، في اعتقادك، أن نتصدى للمشكلات في شكل فاعل لإحداث التغيير؟ وهل يجب علينا رفع المطالب؟

يجب التقدم باقتراحات وأفكار لا يُفترض الوصول إلى اتفاق عليها. إذ توجد أسباب وجيهة «لترك مئات الأزهار تتفتح». هناك إمكانات كثيرة، ولكن لا يوجد إلا القليل جدًّا من الاقتراحات المعقولة، بدءًا بتلك المتعلّقة بالمدى القصير جدًّا. لنمنع لجنة العجز من أن توجه، في الأسبوعين المقبلين، ضربة قاتلة جدًّا إلى المجتمع قد تنتج عنها تأثيرات دائمة. وهذا مدى قصير جدًّا.

وهناك أمور على المدى الأطول، مثل تلك التي سبق أن ذكرتها – مساعدة القوة العاملة في ضاحية بوسطن، وقد سبقت الإشارة إليها، على تولي صناعتها الخاصة بدلًا من أن تصبح بلا عمل. ثم

المضي إلى القيام، ربما، بالأمر نفسه في الصناعة التحويلية كاملة. وهناك أمور كثيرة تترافق مع ذلك.

يجب العمل على جعل البلاد رائدة في الجهد الذي يحاول تلطيف التهديد الكبير للاحتباس الحراري العالمي – وربما التغلب عليه – بدلًا من أن تبقى تابعة في هذا المجال، أو بدلًا من أن تستمر في الواقع الرائدة، والمشاركة الوحيدة عمليًا، في الحملة لتسريع التهديد.

تلك كلها أمور يسعكم القيام بها. ويجب أن تتوافر لنا هذه الاقتراحات. ويشكّل التعامل مع الشركات، بصفة كونها شخصًا معنويًا، اقتراحًا آخر، لكنني قد أقترح أن يتم التوسع للتعامل مع التحريف الواقع – التحريف الفظيع – في مفهوم الشخص الذي يُعمل في وقت واحد على توسيعه ليشمل كيان الشركات، وعلى تضييقه لاستبعاد من يحددهم القانون بغير الأشخاص. وهناك وفرة من المطالب الأخرى التي يمكننا التفكير فيها. ويجب صياغتها. ولا يُفترض بكل واحد الموافقة على ترتيب الأولويات أو حتى اختيار المطالب، غير أن في وسع المجموعات متابعتها. يوجد الكثير مما يمكن القيام به.

هل تتوجب علينا إعادة كتابة النظام؟ وكيف نستطيع تعبئة الجمهور الأميركي؟

الطريقة الوحيدة التي سبق لي يومًا ما أن سمعت بها – أو أي

أناس آخرين - لتعبئة الجمهور الأميركي، هي الخروج والانضمام إليه. الخروج إلى حيث يوجد الناس – الكنائس، النوادي، المدارس، الاتحادات – أينما كانوا. يجب الانخراط معهم ومحاولة التعلّم منهم وإحداث تغيير في الإدراك بينهم.

ولنأخذ النظام الانتخابي في الولايات المتحدة، ففيه الكثير من العيوب. ويوجد، مثلما سبق أن ذكرت، طلاق جذري بين السياسة العامة والرأي العام. ولكن توجد أمور أضيق يسعكم القيام بها فورًا.

نحن نقترب من موسم الانتخابات الرئاسية التمهيدية. ولنفترض أننا نمتلك مجتمعًا ديمقراطيًّا يعمل. عندذاك تخيلوا معي وحسب، كيف ستبدو الانتخابات التمهيدية، لنقل، في نيوهامشاير؟ ما سيحدث في الانتخابات التمهيدية هو أن الناس في بلدة ما سيلتقون ويتناقشون، يتحدثون ويجادلون في ما يريدون للسياسة أن تكون. وهذا نوع مما يحدث هنا في حركة «احتلّوا». وسيتوجب عليهم صياغة مفهوم لما يجب أن تكون عليه السياسة. ثم إذا جاءهم أحد المرشحين وقال: «أريد المجيء والتحدث معكم»، فعلى أهالي البلدة أن يقولوا: «حسنًا، يمكنك إذا شئت المجيء والاستماع إلينا، وعليك أن تقنعنا بأنك ستفعل ما نتوقع منك فعله؛ عندذاك، ربما نصوّت لك». هذا ما يفترض أن يحدث في مجتمع ديمقراطي.

ولكن ماذا يحدث في مجتمعنا؟ يأتي المرشح إلى البلدة مع

وكلاء العلاقات الخاصة التابعين له والباقين. يلقي بعض الخطابات، ويقول: «أنظروا كم أنا عظيم. وهذا ما سأقوم به من أجلكم». ولا يمكن من يمتلك ذرة من دماغ أن يصدق كلمة مما يقوله، أو تقوله. وعندذاك ربما يصوّت له الناس، وربما لن يصوتوا. وذلك يختلف كثيرًا عن المجتمع الديمقراطي.

وليس من الطوباوية في شيء التحرّك في اتجاه الديمقراطية الحق. فتلك أمور يمكن تحقيقها في مجتمعات معيّنة، ويمكنها أن تؤدي إلى تغيير ملحوظ في النظام السياسي.

علينا، بالتأكيد، إبعاد المال عن السياسة، لكن ذلك سيتطلب الكثير من العمل. وتتمثل إحدى الطرائق بانتخاب ممثليكم الخاصين. وهذا ليس مستحيلًا. ويصح الأمر نفسه في كل المجالات.

ولنعد مجددًا إلى العجز. يدرك الناس أنه ليس المشكلة الأساسية. بل إنه في الواقع لا يشكّل حتى مشكلة كبرى. وللناس موقف حكيم مما يجب القيام به في شأنه مثل زيادة الضرائب على الأغنياء والعودة بالأمور إلى عهدها السابق في مراحل النمو الكبير والحفاظ على الفوائد – وهي محدودة ويجب تحسينها.

ويوجد أمر آخر لا يتطرق إليه النقاش حتى. وهو أن في الإمكان، حرفيًا، إلغاء العجز لو امتلكت الولايات المتحدة نظام عناية صحية

شبيهًا بذلك الذي تمتلكه الدول الصناعية الأخرى. [تصفيق حاد] تعرفون أن هذا صحيح بالمعنى الحرفي للكلمة. وليست فكرة أن علينا الحصول على العناية الصحية أسوة بالبلدان الصناعية الأخرى بالهذيان الراديكالي الجامح. [ضحك]

يشكّل نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة فضيحة دولية كبرى، وأنا واثق من أنكم تعرفون ذلك. وهو يشكّل ضعفي نصيب الفرد من الدخل في البلدان المشابهة وواحدة من أسوأ النتائج، بوجود عدد ضخم من الناس ممن لا يملكون أي تأمين على الإطلاق. وسيزيد الأمر سوءًا.

فالمشكلة ليست في برنامج العناية الطبية، مع أنه مشكلة بالفعل، بيد أنه يصبح مشكلة لأنه يدخل في النسق التخصيصي الخارج كثيرًا عن الضوابط بحيث أصبح يعاني خللًا وظيفيًا.

ولا يمكنكم الحديث عن ذلك في واشنطن بسبب سلطة المؤسسات المالية. على الرغم من أن قسمًا واسعًا من الجمهور يريده. بل إنه حظي في الواقع، طوال عقود، بتأييد أجزاء كبرى من السكان، وأحيانًا بغالبيات كبرى، ولكن لا يمكن الحديث عنه. تمتلك المؤسسات المالية اليوم الكثير من القوة. ولكن في الإمكان تغيير ذلك، وهو ليس من سابع المستحيلات. وهذا الأمر الوحيد الذي يمكن فعله ما دام العجز يثير مشكلة.

والأمر الآخر الذي يمكن القيام به، وتعرفونه جميعكم، هو لجم منظومتنا العسكرية الجنونية التي تصرف بقدر ما تصرف جيوش العالم كله مجتمعة. سوى أن منظومتنا العسكرية ليست دفاعية. وإذا نظرتم في الأمر، فإنها في الواقع تضرّ بنا. ويجب ألّا تكون على هذا المنوال.

هناك إذًا أمور ممكنة فعلًا. ويجب وضع الاقتراحات وطرحها على السكان بطريقة مقنعة، خصوصًا أن غالبيتهم توافق على معظم هذه الأمور. وما عليكم إلا تحويل السكان قوة فاعلة ومشاركة. عندذاك يمكن أن تخرجوا بنتائج.

ما رأيكم، بروفسور تشومسكي، في الحملات ذات التمويل العام؟

مدير الندوة في «احتلّوا»: لدي أيضًا أمران أريد الإبلاغ عنهما. أولهما أن هذا العرض يُنقل مباشرة عبر الإنترنت وسيُسجل ويوضع على occupyboston.org

وثانيهما، بات يوجد الآن «احتلّوا الكونغرس» Occupy Congress فتشوا عليه على الإنترنت. وهذا جديد جدًّا. فلنقم بذلك!

حسنًا، أعتقد أن ذلك يشكل ردّا جيدًا جدًّا على السؤال عما نفعله في شأن الحملات الانتخابية ذات التمويل العام: لنقم بذلك وحسب. ولنختر ممثلينا. ولنمولهم. ونصوّت لهم. ويمكّن الشركات،

إذا دفقت المال في جيوب أحد آخر، صرفه على السلع الفاخرة. ولا يمكنكم القيام بذلك إلا مع جمهور منظم ومنخرط.

توجد أمور كثيرة تستطيعون طرحها. وتعود كلها إلى الاستنتاج الأساسي نفسه: يجب أن تحصلوا على جمهور منظم ومتكرّس مستعدّ لتطبيقها. وإذا حدث، فستنفتح أمامكم خيارات كثيرة ، بما فيها هذه.

هل يمكنك، من فضلك، أن تشاركنا أفكارك في شأن مغزى حركة «احتلّوا الضواحي» وأي رؤية قد تكون لديك في ما يتعلّق بالتنظيم المتداخل الثقافات للتغيير الاجتماعي؟

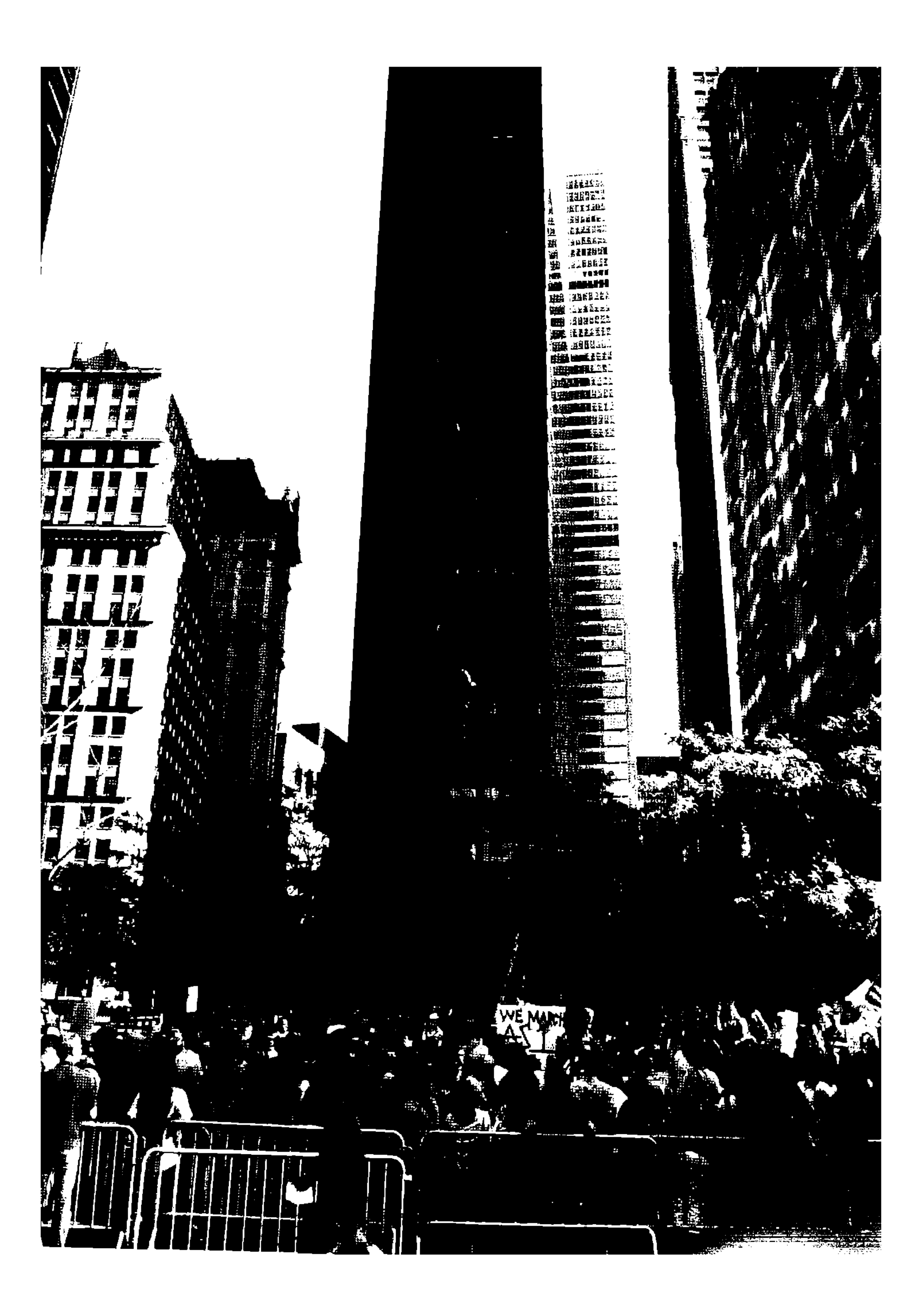
هذه حركة عظيمة. وسمعت للتو وأنا في طريقي إلى هنا هذا المساء أن أول تحرك لـ«احتلّوا الضواحي» حدث أمس في بوسطن. وهذا ما يحدث في أماكن أخرى، في نيويورك وغيرها.

هذا ممتاز. فهذا النوع من التواصل مع المجتمع العام هو الذي له مغزى. على الناس القيام بالأمر بأنفسهم. ولا يسعني أن أقول لجماعة «احتلّوا» في روكسبري ماذا عليهم أن يفعلوا، ولو فعلت فعليهم ألا يستمعوا إلي. لأنهم يعرفون كيف يقومون بذلك. يجب أن نعمل جاهدين للدمج، لكن هذا لا يعني، مرة أخرى، مجرّد أن نقول للناس «هاكم ما يجب أن تعتقدوه»، بل في أن نتعلم منهم. ماذا

يريدون؟ ما الذي يحتاجون إليه؟ كيف نجد سُبلًا للعمل معًا لتجاوز العوائق والتوترات ونصبح جزءًا من حركة متكرسة ومستمرة ودائمة ستبقى موجودة طويلًا؟

لا يمكن بلوغ معظم هذه الأهداف التي نتحدث عنها في غضون أسبوعين أو أشهر –بعضها ممكن في الواقع – لكن معظمها يتطلب كفاحًا طويلًا.

لا يتخلى أهل السلطة عنها إلا مضطرين. وذلك يتطلب جهدًا.


WE

بعد ثلاثين عامًا من الحرب الطبقية

مقابلة مع إدوارد رادزيفيلزفسكي، الطالب في جامعة نيويورك، باريس

أجريت المقابلة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ماساتشوستس ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

أود البدء بما قلتَه في «احتلّوا بوسطن»: «إن المظهر الأكثر إثارة في حركة «احتلّوا» يتمثّل في إنشاء حلقات الاتصال في كل مكان. وإذا أمكن تعزيزها وتوسيعها، فستتمكن «احتلّوا» من قيادة الجهود الملتزمة لوضع المجتمع في مسار أكثر انسانية»(١).

وقد قال البعض إن حركة «احتلّوا» لا تمتلك رسالة متماسكة

(١) Noam Chomsky, «Occupy the Future», *inthesetimes.com,* November 1, 2011, http://www.inthesetimes.com/article/12206/ occupy_the_future/

بمطالبها. فإذا اعتقدتَ أن حركة «احتلّوا» تمتلك بالفعل مطالب محددة، فكم من هذه المطالب تعتقد فعلًا أنها يمكن أن تحقق؟

ثمة نطاق واسع من الناس من مختلف مشارب الحياة والكثير من الانشغالات ممن انخرطوا في حركة «احتلّوا». وهناك بعض الأمور العامة التي تجمعهم، إلّا أن لديهم جميعهم بالتأكيد مشاغل محددة أيضًا.

يجب، على ما أعتقد، من باب أولي، عدُّ هذا بمثابة ردّ؛ الرد العام الأول بالفعل على نحو ثلاثين عامًا من الحرب الطبقية المريرة حقًّا أدى إلى الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تم فيها تمزيق نظام الديمقراطية.

فالكونغرس، على سبيل المثال، يحظى بأدنى درجة من الاستحسان في التاريخ – تكاد تكون غير منظورة – فضلًا عن أن تصنيفات المؤسسات الأخرى ليست أرفع كثيرًا.

الشعب غاضب، ومحبط ومرير – ولأسباب وجيهة، بعدما شُرع في الجيل الماضي في سياسات أدت إلى تركيز حاد جدًّا للثروة في أيدي قطاع صغير جدًّا من السكان. والواقع هو أن ميزان توزيع الثروة يميل، في شكل كبير وبالحرف الواحد، إلى رأس العشرة في المئة من الواحد في المئة من السكان، وهي فئة متناهية في الصغر بحيث أنها لا تُحتسب في الإحصاء. ويتوجّب القيام بتحليل إحصائي لكشفها. وحققت هذه النسبة الفوائد الضخمة. وتتبع في

معظمها القطاع المالي – من مثل مديري صناديق التحوّط، والرؤساء التنفيذيين للشركات المالية، وإلى ما هنالك.

وأصيبت، في الوقت نفسه، مداخيل معظم السكان بالركود الكبير. كذلك ركدت المداخيل الفعلية، بل وتراجعت أحيانًا. وأُضعف نظام التقديمات الذي كان قويًا جدًّا.

وتمكّن الناس في الولايات المتحدة من الاستمرار من خلال الزيادة الكبيرة في أعباء العمل، وبواسطة الدين الذي لم يعد ممكنًا تحمّله، عاجلًا أم آجلًا، ومن خلال الأوهام التي خلقتها الفقاعات، وفي المرحلة الأكثر قربًا فقاعة المساكن التي انهارت على غرار الفقاعات، مما أدى إلى اختفاء ثمانية تريليونات من الثروة الورقية من بعض قطاعات الإسكان. وهكذا يشرع العمال الأميركيون الآن في العمل ساعاتٍ أكثر بكثير من ساعات عمل نظرائهم في البلدان الصناعية الأخرى، وتكاد ثروة الأفارقة الأميركيين تضيع كلها. وتلك مدة قاسية جدًّا ومريرة – ليس بمقياس الدول النامية، لأن مجتمعنا غني والناس يحكمون على وضعهم وآفاقهم بما يتوجب أن تكون عليه الحال.

ويقود تركيز الثروة في الوقت نفسه، وفي شكل شبه غريزي، إلى تركيز السلطة السياسية التي تتحول بدورها تشريعًا يصب، بطبيعة الحال، في مصلحة مَنْ يطبقونه؛ وأدى ذلك إلى تسريع الحلقة المفرغة التي أفضت، كما سبق أن قلت، إلى المرارة والغضب والإحباط وإلى

مجتمع مفتت جدًّا. وهو ما يعطي هذا القدر من الأهمية لحلقات الاتصال التي أقامتها حركة «احتلّوا».

تشكّل حركة «احتلّوا» بالفعل الرد المعزّز الأول على ذلك. وسبق للناس أن أشاروا إلى حزب حركة الشاي بصفة كونه الرد، لكن ذلك مُضلّل جدًّا. فحزب حركة الشاي موسر نسبيًّا، وأبيض. ويأتي نفوذه وسلطته من واقع أنه يحظى بدعم ضخم وتمويل كبير من الشركات. ويعدُّه جزء من عالم الشركات، في بساطة، قوةَ الصدم التابعة له، لكنه لا يشكّل حركة بالمعنى الجدّي الذي تشكله «احتلّوا».

أعود إلى سؤالك عن مطالب الحركة. هناك مطالب عامة يتشارك فيها السكان على نطاق واسع وهي: القلق من انعدام المساواة، والقلق من احتيال المؤسسات المالية والطريقة التي أدى بها نفوذها لدى الحكومة إلى وضع تلقّى فيه المسؤولون عن الأزمة المساعدة وأنقذوا ماليًّا – وأضحوا أكثر غنى وقوة من أي وقت مضى، فيما يتم تجاهل الضحايا. وهناك اقترحات محددة جدًّا تتعلق بتنظيم الضرائب على الصفقات المالية، وإلغاء أنظمة إدارة الصفقات المالية التي أدت إلى وضع من هذا النوع، كمثل العودة بمجموعة قوانين الضريبة إلى ما يشبه ما كانت عليه من قبل، أي في صورة أساسية عندما لم يُعْفَ الأغنياء جدًّا من الضرائب، والكثير غير ذلك من المطالب المحددة. ويذهب الأمر ليشمل مجموعات المصالح واهتماماتها الخاصة وبعضها بعيد المدى.

إلا أنني أعتقد أنك إذا حقّقت مع حركات «احتلّوا» وسألتها عن مطالبها فستتحفظ عن الإجابة، وعن حق، لأنها تكوّن في الأساس وجهة نظرها من مصادر متفرقة كثيرة. وأحد المظاهر البارزة للحركة هو، في بساطة، إنشاء مجموعات تعاونية - الأمر الذي نفتقر إليه جدًّا في المجتمع المفتت والمفكك - تتضمن جمعيات عمومية تنجز النقاشات المسهبة والمطابخ والمكتبات وأنظمة الدعم وما إلى هنالك. وذلك كلّه عمل جارٍ يؤدي إلى هيكليات اجتماعية من شأنها أن تصبح مهمة جدًّا، إذا توسّعت إلى المجتمع الأكبر وحافظت على حيويتها.

كتب الصحافي كولن آشر مقالة في «بروغرسيف» قال فيها: «تَوافق معظم الكتبة على فكرة أن «احتلّوا وول ستريت» أشبه بميدان التحرير في مصر، إلَّا أنني لا أوافقهم الرأي. فـ'احتلّوا' وول ستريت أكثر شبهًا بـ«هوفرفيل» (مدن الصفيح التي بناها المشردون في خلال الكساد الاقتصادي الكبير). فالمكان في حد ذاته يستثير مخيلة الناس، لكن ما من شيء سيسوّى هنا، ليس حتى مغزى ما يحدث، ولن يتمكن المشاركون من تحديده. ما يهم هو أن أمرًا ما يحدث في منهاتن السفلى والناس يعيرونه انتباهًا، لكن ما يحدث لا يهم»[1].

(١) Colin Asher, «Occupy Wall St. in NYC—The Week That Was», *The Progressive,* October 16, 2011.

أما أنت فقلت: «يُتوقع الآن أن تكلّف انتخابات ٢٠١٢ ملياري دولار ستموّل الشركات معظمها. وليس من المفاجئ كثيرًا بالتالي أن يختار أوباما قادة أعمال لتسليمهم المراكز العليا. والناس غاضبون إلى حد كبير ومحبطون، غير أن الشعوب الغربية ستبقى الضحية ما لم ترتقِ إلى مستوى المصريين»(١).

وأنا أتساءل بالتالي هل تعدّ حركة «احتلّوا» بمثابة حركة أناركية (لا سلطوية) – من نوع الانتفاضة التي دعوتَ إليها في معظم حياتك المهنية؟ أهي بشير بالثورة، أم يمكن تحقيق هذه الأهداف من دون ثورة؟

دعنا بداية نتحدث عن مصر. ما حدث في ميدان التحرير مهم جدًّا، وله في الواقع أهمية تاريخية، وقد حقق هدفه، وأعني أنه قضى على الدكتاتورية، لكنه أبقى على النظام في السلطة. وبالتالي، نعم، شكّل ذلك هدفًا مهمًّا وحدثت إنجازات: أضحت الصحافة أكثر حرية والنشاط العمالي أقل تقييدًا بكثير.

وهناك في الواقع اختلاف بارز بين الانتفاضتين المصرية والتونسية، وحركات «احتلّوا» وتتمثل، في حال شمال أفريقيا، في أن الحركة العمالية كانت في قلب تلك الانتفاضتين. ويوجد في

(١) Noam Chomsky, «The State-Corporate Complex: A Threat to Freedom and Survival»، محاضرة ألقيت في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ في جامعة تورونتو. http://chomsky.info/talks/20110407.htm.

الواقع ترابط وثيق جدًّا بين مثل هذه النجاحات التي تحققت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومستوى النضال العمالي فيهما على مر السنوات الكثيرة. وقد صح هذا في مصر، سنوات. ويتم، عادة، سحق [النضالات] لكنها حققت بعض النجاحات. وما إن اندمجت الحركة العمالية بحركة السادس من نيسان/أبريل – حركة ميدان التحرير – حتى أضحت قوة كبرى وقوية بالفعل.

أما هنا فيختلف الأمر إلى حد كبير، إذ استُئصلت الحركة العمالية. ويقضي جزء من المهمة التي يجب إنجازها في إعادة إحيائها.

نجحوا في تونس في التخلص من الدكتاتور وفي إجراء انتخابات برلمانية وأصبح لهم الآن حزب إسلامي معتدل في السلطة.

وحققت مصر، كما سبق أن قلت، بعض المكاسب، غير أن النظام الذي يديره العسكر لا يزال يتمتع إلى حد كبير بالسلطة. وستُجرى انتخابات نيابية؛ وقد سبق أن أجريت. وما المجموعات التي فازت في الانتخابات إلَّا تلك التي عملت طَوال سنوات، على تنظيم نفسها وسط عموم السكان، من مثل الإخوان المسلمين والسلفيين.

ويختلف الأمر عندنا إلى حد كبير. لم يحدث ذلك النوع الواسع من التنظيم. وقد كافحت الحركة العمالية للاحتفاظ بالانتصارات التي حققتها منذ مدة طويلة وأخذت تخسرها.

وتحتاج الثورة – تلك التي لها مغزى – إلى غالبية مهمة من السكان الذين يدركون أو يعتقدون أن تحقيق المزيد من الإصلاح

من ضمن السياق الدستوري القائم، أمر مستحيل. ولا يوجد ما يشبه ذلك عندنا، ولو من بعيد.

هل يجب علينا محاولة تحقيق ذلك؟ هل يجب أن نعمل على الوصول إلى الثورة أو أن نحاول تحقيق ذلك بطريقة أخرى ما؟

نحن، أول كل شيء، لم نقترب ولو من بعيد، من حدود ما يمكن الإصلاح القيام به. يستطيع الناس، لو أرادوا، أن يضعوا فكرة الثورة في خلفية أذهانهم. لكن ثمة أفعالًا ملموسة جدًّا يجب أن تحدث.

لا أدري ماذا يعني بالضبط القول: «هل هذه مجرد أناركية؟» فالحركات اللاسلطوية تهتم كثيرًا بتحقيق أهداف محددة. هذا موقعها التقليدي وهذا ما يتوجب أن تكون عليه. وتوجد في هذه الحال، كما سبق أن قلت، أهداف محددة جدًّا قصيرة المدى تحظى بالمساندة الواسعة وتتعلق بالسياسة المالية، بضبط المؤسسات المالية، وبالتعامل مع المشكلات البيئية التي ترتدي أهمية استثنائية، وبتبديل النظام السياسي بحيث لا يعترض وحسب سبيل الانتخابات، وهكذا دواليك. وهذه كلّها مشاغل مباشرة وفورية.

وعلى سبيل المثال، ومنذ يومين تقريبًا، وافق مجلس بلدية نيويورك، ربما بتأثير من حركة «احتلّوا»، على قرار بالإجماع، على

ما أظن، ضد عدّ الشركة شخصًا معنويًا. وأكد القرار «أن الشركات غير مخوّلة الحصول بالكامل على الحماية أو «الحقوق» التي يتمتع بها الأشخاص الطبيعيون، وبالتحديد من حيث أن صرف أموال الشركات للتأثير في العملية الانتخابية لم يعد يشكّل نوعًا من حرية التعبير التي يكفلها الدستور». ودعا الكونغرس إلى «الشروع في عملية تعديل الدستور»[1].

وهذا، طبعًا، بالغ المدى إلى حدّ كبير. وهي فكرة ستحظى بالشعبية في هذه البلاد إذا تمت متابعتها. ومن شأنها أن تفكك قرنًا من القرارات القضائية التي أعطت الشركات والكيانات القانونية الوهمية التي انشأتها الدولة حقوقًا فوق العادة وسلطة. والسكان لا يحبون ذلك ومن حقهم ألا يحبوه. وقد شُرع بالفعل في اتخاذ مثل هذه الخطوات بالكلام الذي يمكن أن يؤدي إلى الأفعال.

وهناك أمور كثيرة يمكن القيام بها على المدى البعيد. ويوجد، على سبيل المثال، انتشار ذو مغزى كبير في أجزاء كثيرة من البلاد، وبخاصة في أوهايو، للمؤسسات التي يملكها العمال. وانبثق الكثير من ذلك، كما سبق أن قلت في «احتلّوا بوسطن»، من جهد رئيس، منذ أكثر من ثلاثين عامًا مضت، عندما أرادت شركة الفولاذ الأميركية بيع واحدة من منشآتها الكبرى وإقفالها. وعرضت القوى

(١) New York City Council, Resolution 1172, January 4, 2012.

العاملة والمجتمع شراءها وإدارتها بنفسها – وهذه هي الديمقراطية الصناعية في الأساس. بلغت القضية المحاكم، فخسرت تلك القوى الدعوى، ولكن كان يمكن الفوز بها لو توافر لها الدعم الكافي. بيد أن الإخفاق، على غرار غيره من الإخفاقات، فرّخ جهودًا أخرى. وها إن هناك الآن شبكة من المؤسسات المملوكة من العمال والمجتمع تنتشر في المنطقة.

أهذا إصلاح أم ثورة؟ إذا امتد يصبح ثورة، ويغيّر البنية المؤساستية للمجتمع. والواقع هو أن الكثير من ذلك يحظى بدعم من المحافظين. وهو لا ينكسر في بساطة شديدة أو في حدة إلى ما يُسمى، غالبًا بلا معنى، الطيف اليميني - اليساري. لكنها أمور تستجيب حاجات الناس ومشاغلهم. وتوجد عندنا حالات مجاورة تمامًا لنا كانت فيها الخيارات المشابهة ممكنة. وأعتقد أن هذه اتجاهات يجب قطعًا مباشرة العمل بها. وينتعش الكثير من أنواع هذا الكفاح بأمور مثل حركة «احتلّوا».

ومن قبيل ذلك، وبالعودة إلى مصر حيث يختلف الوضع إلى حد كبير، فإن لدى شعبها مشاغل ملحَّة جدًّا مثل مسألة السلطة التي سيتمتع بها النظام العسكري. هل تستبدل به القوى الإسلامية التي توجد قاعدتها في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية؟ وما المكان المتوافر في هذا النظام للعناصر الليبراليين العلمانيين – أولئك الذين شرعوا فعلًا في تظاهرات ميدان التحرير؟ وهذه كلّها مشكلات

محسوسة عليهم التعامل معها. أما هنا فلدينا مشكلات ملموسة مختلفة علينا التعاطي معها. ثم إن هناك الكثير من أوجه الشبه.

وفي كلتا الحالين، فإن ما يحدث في مصر وفي الولايات المتحدة، وفي الواقع في معظم العالم، هو ردّ فعل – وفي رأيي ردّ فعل تأخر كثيرًا – على السياسات الليبرالية الجديدة، طوال الأعوام الثلاثين الماضية تقريبًا. وقد طُبقت بطرائق مختلفة في بلدان مختلفة. إلا أن الحال في شكل عام هي أنها، بالقدر الذي طُبقت فيه في كل مكان، أضرت بعموم السكان وأفادت قطاعًا صغيرًا جدًّا. وذلك ليس من قبيل المصادفة.

صدر كتاب صغير جديد عن مؤسسة السياسة الاقتصادية عنوانه: الإخفاق المتعمّد: القصة من وراء اقتصاد أميركا المعطّل. وتعبير «متعمّد» دقيق. فهذه أمور لا تحدث وفق قوانين الطبيعة أو بفعل المبادئ الاقتصادية، بل إنها، بالحد الذي توجد فيه، بمثابة خيارات. وهي خيارات يتخذها العناصر الأثرياء والأقوياء لخلق مجتمع يستجيب حاجاتهم. وقد حدث ذلك في أوروبا، ولا يزال يحدث الآن بالذات.

خذ البنك المركزي الأوروبي. يوجد الكثيرون من الاقتصاديين والفائزين بجائزة نوبل وغيرهم ممن يعتقدون، وأنا أوافقهم الرأي، أن السياسات التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي ويسير بها – وهي التقشّف أساسًا في مرحلة الركود – تضمن تحويل الوضع إلى الأسوأ. وأنا أعتقد أن هذه هي الحال حتى الآن.

فالحاجة تدعو في مرحلة الركود إلى النمو لا إلى التقشف. وتمتلك أوروبا الموارد لتحفيز النمو، لكن هذه الموارد لا تُستخدم بسبب سياسات البنك المركزي الأوروبي وغيره. ويسع المرء أن يسأل عن الغاية من ذلك. والطريقة المنطقية في الحكم على الغايات، تكمن في النظر إلى العواقب المتوقعة. وتتمثل إحدى العواقب في أن هذه السياسات تقوّض البنى الاجتماعية - الديمقراطية وهيكلية دولة الرفاهية التي تم تطويرها؛ كذلك تقوض قوة العمل وتجعل المجتمع غير متساوٍ أكثر فأكثر، وتضع المزيد من السلطة في أيدي قطاع الشركات والأثرياء. وهذه، بالتالي، حرب طبقية في الأساس، فضلًا عن أنها تشكّل «إخفاقًا متعمدًا».

أعتقد أنك تترك انطباعًا خاطئًا لدى الكثيرين من الناس عندما تحكي لهم عن مجتمع أناركي... هل تصف المجتمع الأناركي بأنه نسخة جذرية متطرفة عن الديمقراطية؟

بادئ ذي بدء، ما من أحد يمتلك مفهوم «الأناركية». والأناركية واسعة النطاق جدًّا، ويسعك العثور على كل أنواع الأمور في الحركات الأناركية. وبالتالي لا معنى للسؤال عما يمكن أن يؤول إليه المجتمع الأناركي. ويمتلك مختلف الناس ممن لديهم ميول أناركية تقريبية مفاهيم مختلفة أشد الاختلاف.

سوى أن المفاهيم الأكثر تطورًا التي خطرت في أذهان

الناشطين الأناركيين والمفكرين هي تلك المتعلقة بمجتمع منظم جدًّا – بهيكلية جيدة وتنظيم جيد – لكنه منظم على أساس المشاركة الحرّة والإرادية. وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن ما أشرت إليه عن شبكة المؤسسات التي يملكها العمال والمجتمع يشكّل رؤية أناركية تقليدية. وتكوّن المؤسسات التي لا يملكها وحسب بل يديرها أيضًا المشاركون في اتحاد حرّ، في ما بينهم، خطوة كبرى إلى ما هو أبعد. ويمكن أن يتم ذلك على المستوى الفدرالي. كذلك يمكن أن يحدث على المستوى الدولي. وبالتالي أجل، إنه مفهوم ديمقراطي جدًّا للمجتمع البنيوي والمنظّم تتركز فيه السلطة في القاعدة. ولا يعني ذلك أنه لا يمتلك ممثلين – يمكنه أن يحظى بهم، ولكن يجب أن يُعفوا من تمثيلهم وأن يكونوا تحت سيطرة المشاركين وتأثيرهم.

مَنْ يؤيد مجتمعًا كهذا؟ يمكنك القول، مثلًا، آدم سميث الذي اعتقد – ويمكنك التشكيك في دقة معتقداته، لكنه اعتقد – أن أنظمة السوق و«اليد الخفية» للخيارات الفردية ستؤدي إلى مجتمعات متساوية ذات إسهام مشترك. وفي وسعك التشكيك في منطق الحجة، لكن الأهداف مفهومة وتعود إلى مرحلة سابقة جدًّا. وفي وسعك إيجادها في أول مؤلف جدّي في السياسة وُضع ذات يوم، وهو كتاب علم السياسة لأرسطو.

شعر أرسطو، عندما قوَّم مختلف أنواع الأنظمة، أن الديمقراطية هي الأقل سوءًا من بينها. لكنه قال إن الديمقراطية لن تعمل إلا إذا

أمكن ترتيب الأمور لتؤدي إلى المساواة النسبية. واقترح إجراءات محددة لأثينا تشكّل، بتعابيرنا، إجراءات دولة الرفاهية.

يوجد فيض من الجذور لهذه المفاهيم. وينحدر الكثير منها من عصر التنوير. لكنني لا أعتقد أن لأحد سلطة القول هاكم ما سيبدو عليه المجتمع الأناركي. وهناك من يعتقد أن في الإمكان وضع تخطيط مفصل جدًّا له. سوى أن شعوري الخاص في هذا الشأن – وأنا أتفق أساسًا مع ماركس – هو أن على هذه الأمور أن يطرحها أناس يعيشون ويعملون في حرية ويقترحون لأنفسهم نوع المجتمعات والجاليات المناسب لهم.

توسّع الفيلسوف البريطاني الراحل مارتن هوليس في مسائل العمل الإنساني وفلسفة العلوم الاجتماعية والعقلانية. ومن أحد مزاعمه أن الرؤية الأناركية للمجتمع ترتكز على فكرة متفائلة جدًّا عن الطبيعة الإنسانية. وحاجج، في اختصار، أن الأناركية غير قابلة للحياة إلَّا إذا كان البشر بطبيعتهم طيبين. وقال إن التاريخ أظهر لنا أن من غير الممكن الركون إلى هذا الحد إلى البشر؛ وبالتالي فإن الأناركية مفرطة في المثالية. هل تمانع في الرد السريع جدًّا على هذا الدحض، نظرًا إلى التزامك بعض المثل العليا للأناركية؟

يمكن الرد على الحجج. ولكن يستحيل الردّ على الآراء. وإذا

تولى أحدهم التأكيد قائلًا: «هاكم ما أؤمن به»، فلا بأس – يمكنه الجهر بما يؤمن به، لكنك لا تستطيع الرد عليه. يمكنك أن تسأل، ما هو الأساس في اعتقادك؟ أو، هل يمكنك أن تزودني بعض الإثبات؟ ما الذي تعرفه عن الطبيعة البشرية؟ ونحن في الواقع لا نعرف الكثير عن الطبيعة البشرية. وبالتالي، أجل، هذا تعبير عن اعتقاده ويحق له القيام به. ولا نملك أي فكرة، ثم إنه لا يملك أدنى فكرة، هل هذا صحيح أو خاطئ. وهذا لا يهم حقًّا؛ فأيًّا تكن الحقيقة التي ستظهر، سنتابع السياسات نفسها، وأعني بذلك محاولة تحسين الحرية إلى أقصى حد ممكن والعدالة والمشاركة والديمقراطية، وتحقيق الحد الأقصى منها. تلك هي الأهداف التي سنحاول تحقيقها. وربما كانت الكائنات البشرية من نوع توجد معه حدود للمدى الذي يمكن فيه تحقيق ذلك؛ حسنًا، لكننا سنستمر في اتباع السياسات نفسها. وبالتالي وأيًّا تكن تأكيدات الشخص غير المرتكزة على الحجة، لا تمتلك أي تأثير يُذكر في السياسة والخيارات.

شكرًا جزيلًا لك، بروفسور تشومسكي.


rise up
ZOMBIE POLIT
OBEY YOUR CORPO

«ترابط احتلّوا» Interoccupy

اتصال هاتفي متعدد الجوانب، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لـ«ترابط احتلّوا» مع نعوم تشومسكي وكيكال كميل وإيان إسكويلا، وأسئلة طرحها مسبقًا آخرون ممن يرتبطون بـ«احتلّوا».

توفّر InterOccupy.org قنوات تواصل بين الجمعيات العمومية ومجموعات العمل والمناصرين عبر حركة «احتلّوا».

بروفسور تشومسكي، باتت حركة «احتلّوا» في مرحلتها الثانية. وهناك ثلاثة من بين أهدافنا الأساسية هي: ١) احتلال الاتجاه العام والانتقال من الخيم إلى قلوب الجماهير وأذهانها؛ ٢) عرقلة قمع الحركة عن طريق حماية حق التسعة والتسعين في المئة في حرية التجمع من دون التعرّض للهجوم العنيف؛ ٣) وقف عدّ الشركة شخصًا معنويًّا. وهذه الأهداف الثلاثة متداخلة ومترابطة.

نودّ أن نتعرّف إلى موقفك من اختراق الاتجاه العام، وقمع الحريات المدنية، ودور المال والسياسة في العلاقة مع «احتلّوا» ومستقبل أميركا.

اختلطت التغطية بالنسبة إلى «احتلّوا». وقد تميّزت بداية بالازدراء وسخرت من المنخرطين في الحركة كما لو أنهم مجرّد فتية سخفاء يلهون وما إلى ذلك. لكن التغطية تغيّرت. والحقيقة أن أحد نجاحات «احتلّوا» الملحوظة، ويكاد يكون مذهلًا، هو في أنها غيّرت وحسب السياق الكامل للنقاش في الكثير من المسائل. فهناك أمور كانت معلومة نوعًا ما، ولكن مختبئة، على الهوامش، وباتت الآن في الواجهة – مثل استعارة التسعة والتسعين في المئة والواحد في المئة؛ والحقائق الدراماتيكية للتفاوت الذي يزداد حدة مع تركّز الثروة في أيدي جزء صغير من الواحد في المئة من السكان. وأحدث هذا وقعًا شديدًا جدًّا على سوء التوزيع السخيف للثروة.

ركدت المداخيل الفعلية للغالبية ركودًا كبيرًا بل وتراجعت أحيانًا. كذلك تراجعت المنافع وارتفع عدد ساعات العمل، وإلى ما هنالك. ولم يصل الأمر إلى بؤس العالم الثالث، ولكن لا يُفترض به أن يحدث في مجتمع غني، بل هو في الواقع الأغنى في العالم ويمتلك وفرة من الثروات التي يمكن الناس رؤيتها ولكن ليس في جيوبهم.

أُعيد هذا كلّه الآن إلى الواجهة. ويسعكم القول إنه أصبح الإطار النموذجي للنقاش. بل وقد قُبلت مصطلحاته. وهذا تحوّل كبير.

نشرت مؤسسة «بيو» في وقت سابق من هذا الشهر استطلاعاتها السنوية عما يعتقد الناس أنه المصدر الأكبر للتوتر والنزاع في

الحياة الأميركية. واحتل القلق في شأن التفاوت، للمرة الأولى أبدًا، الصدارة ومن بعيد. والأمر هو في أن الاستطلاع لم يعمد إلى قياس التفاوت في الدخل نفسه، بل الدرجة التي ازداد بها الاعتراف بالمسألة وفهمها وإدراكها. وفي هذا تقدير لحركة «احتلّوا» التي أدخلت الواقع الإحراج اللافت للحياة المعاصرة إلى الروزنامة، ليرى الناس الذين عاشوا التجربة شخصيًّا أنهم ليسوا وحدهم، بل إننا جميعًا في ذلك معًا. وقد ارتفع التفاوت إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة. وبتعبير الأسطر الأولى من التقرير: «لم تعد حركة «احتلّوا وول ستريت» تحتل وول ستريت، بل إن مسألة النزاع الطبقي استأثرت بقسم متنام من الإدراك الوطني. ويعتقد استطلاع جديد لمركز بيو للأبحاث شَمل عينة من ٢,٠٤٨ شخصًا بالغًا أن نحو ثلثي الجمهور (٦٦٪) يعتقدون بوجود نزاعات «قوية جدًّا» أو «قوية» بين الأغنياء والفقراء – بزيادة بلغت ١٩ في المئة من النقاط منذ العام ٢٠٠٩. ولم يصبح إدراك النزاع الطبقي أكثر شيوعًا وحسب، بل ازداد معه أيضًا الاعتقاد أن هذه النزاعات حادة»[1].

وفي غضون ذلك تنوّعت تغطية حركة «احتلّوا» نفسها. وحازت في بعض الأماكن، كبعض من صحافة العمال على سبيل المثال، تغطيةً متعاطفة أحيانًا. سوى أن الصورة العامة بقيت طبعًا: «لماذا لا يعودون إلى منازلهم ويتركوننا نتابع أعمالنا؟» أو «أين برنامجهم

(١) Rich Morin, «Rising Share of Americans See Conflict Between Rich and Poor», Pew Research Center, January 11, 2012.

السياسي؟» أو «كيف يتناسب مع الهيكلية السائدة وكيف يُفترض بالأمور أن تتغير؟» وهكذا دواليك.

ثم جاء بالتأكيد القمع الحتمي الذي اتضح أنه نُسِّق في مختلف أنحاء البلاد. وجاء بعضه وحشيًّا، وأقل وحشية في أماكن أخرى، وحدث نوع من المواجهة. وتمت بالفعل إزالة بعض الاحتلالات، فيما اندست أخرى عائدة في شكل أو آخر. وحظي بعض الأمور بالتغطية، مثل استخدام رذاذ الفلفل وسوى ذلك. إلا أن الكثير منها بقي وحسب، مرة أخرى، «لماذا لا يرحلون وحسب ويدعوننا وشأننا؟» وذلك ما افترض توقعه.

والمسألة هي في طريقة الردّ على ذلك – وتتمثل الطريقة الأولى في واحدة من النقاط التي طرحتها: التواصل بهدف جلب قطاعات أوسع كثيرًا من السكان إلى الحركة العامة لـ«احتلّوا»، بالمعنى المجازي للكلمة. وهناك الكثير من التعاطف مع أهداف الحركة وغاياتها. وهي تحتل، في الواقع، مراتب عليا في استطلاعات الرأي. لكنها لا تزال متأخرة خطوة كبيرة عن حمل الناس على الانخراط فيها. وعليها أن تصبح جزءًا من حياتهم، وبالتالي شيئًا يعتقدون أن في وسعهم القيام بأمر ما حياله. ومن الضروري بالتالي الخروج إلى حيث يقيم الناس. ويعني ذلك عدم الاكتفاء وحسب بالبعث بالرسائل، بل أيضًا ببذل ما أمكن من المحاولة، على الرغم من الصعوبة، لنشر واحد من الإنجازات الحقيقية للحركة لا يحظى بالكثير من النقاش في وسائل الإعلام – أو لم أره فيها على الأقل –

وتعميق هذا الإنجاز. وتمثَّلَ أحد أهم الإنجازات بخلق جماعات عاملة حقيقية تتبادل الدعم، والتناوب الديمقراطي، وعناية الواحد بالآخر، وما سوى ذلك. ويحمل هذا مغزى كبيرًا جدًّا، خصوصًا في مجتمع كمجتمعنا يتجه الناس فيه كثيرًا إلى الانعزال، والأحياء إلى التداعي وقد تهاوت فيها هيكليات الجماعة، وأصبح الناس يعيشون نوعًا من الوحدة.

توجد أيديولوجية يتطلب تطبيقها الكثير من الجهد، وتبلغ قدرًا كبيرًا من عدم الإنسانية بحيث يصعب إدخالها في رؤوس الناس، وهي أيديولوجية الاكتفاء بالاهتمام بنفسك ونسيان أمر كل واحد آخر. إنها نسخة متطرفة عن نسخة أيان راند. وقد بُذل، حرفيًّا، جهد فعلي، طوال ١٥٠ عامًا، في محاولة فرض هذا النمط من التفكير على الناس.

وحدث، في بداية الثورة الصناعية، أواسط القرن التاسع عشر، أن وُجدت، شرقَ ماساتشوستس، صحافة نشطة جدًّا يديرها العمال والشابات في المصانع والحرفيون في المعامل، وإلى ما هنالك. امتلكوا صحافتهم وتميّزت بإثارة الاهتمام الشديد وقُرئت على نطاق واسع وحازت الكثير من الدعم. وقد نددوا، في مرارة، بالطريقة التي ينتزع فيها النظام الصناعي حرّيتهم منهم واستقلاليتهم ويفرض عليهم هيكليات بنيوية جامدة لا يريدونها. ومن بين إحدى شكاواهم ما وصفوه بـ«روح العصر الجديدة: كسب الثروة ونسيان كل ما

ليس ذاتك». وشهدت الأعوام المئة والخمسون جهودًا ضخمة في محاولة فرض «روح العصر الجديدة» على الناس. إلا أنها بلغت قدرًا كبيرًا من عدم الإنسانية بحيث واجهت الكثير من المقاومة ولا تزال.

وأعتقد أن واحدًا من الإنجازات الحقيقية لحركة «احتلّوا» هي في تنمية مظهر حقيقي رافض لذلك بطريقة لافتة جدًّا. فالناس المنخرطون في الحراك لا يقومون بذلك من أجل أنفسهم، بل من أجل بعضهم بعضًا، ومن أجل المجتمع الأكبر والأجيال المقبلة. وإذا أمكن الروابط والاتحادات التي يجب أن تستمر وتشمل المجتمع الأكبر، فستصبح خط الدفاع الحقيقي ضد القمع المحتوم بمظاهره العنيفة أحيانًا.

ما الأسلوب الأفضل الذي يجب على «احتلّوا» أن تعتمده للخوض في هذه الأمور، وما الطرائق التي يجب عليها اعتمادها، وهل تعتقد أن من الحكمة أن تمتلك في الواقع حيّزًا لقواعد العمليات اللامركزية، أقله في الأقاليم الخمسة لمدينة نيويورك؟

إن توافر الحيّز أمر ذو معنى بالتأكيد، سواء تعلّق الأمر بمجالات مفتوحة عامة أو لم يتعلّق. أما المدى الذي يُفترض أن تتوافر فيه فيجب أن يأتي نتيجة قرار تكتيكي يُتخذ على أساس تقويم الأوضاع عن كثب، والدرجة التي تتمتع فيها بالتأييد، ودرجة المعارضة. وهي

تختلف باختلاف الأماكن، ولا يوجد، على حد علمي، إثبات عام لذلك.

أما بالنسبة إلى الأساليب، فلشعب هذه البلاد مشكلات ومشاغل، وإذا أمكنت مساعدتهم على الشعور أن هذه المشكلات والمشاغل تشكّل جزءًا من حركة أوسع من الناس الذين يساندونهم، فسيمكن عندذاك الإقلاع بها. ولا توجد طريقة فريدة للقيام بذلك. وكذلك لا يوجد جواب واحد.

وقد يدخل المرء إلى حي ما ويجد أن انشغالات ساكنيه بسيطة بساطة ضوء مرور في الشارع الذي يعبره التلاميذ للذهاب إلى المدرسة. أو ربما ينشغلون في منع طرد الناس من بيوتهم عند الحجز عليها. أو ربما محاولة تطوير المؤسسات الموجودة في مجتمعاتهم، وليست قط خارجة عن التصور – مؤسسات تملكها القوى العاملة والجماعة وتديرها ويمكنها التغلّب على الخيار الذي تتخذه شركة متعددة الجنسيات ومجلس إدارة مؤلف من البنوك والقاضي بنقل الإنتاج إلى مكان آخر. وهذه قضايا حقيقية وحيّة جدًّا تحدث في كل وقت. ويمكن القيام بذلك. والواقع هو أن الكثير منه قد تم بطرائق متفرقة.

يمكن القيام بنطاق كامل من الأمور، مثل مخاطبة وحشية الشرطة والفساد المدني. كذلك يمكن إعادة تركيب الإعلام ليخرج مباشرة من المجتمعات. وفي استطاعة الناس الحصول على نظام إعلامي

حيّ ذي قاعدة جماعية وإثنية وعمالية وغير ذلك من التجمعات. ويمكن تحقيق ذلك كلّه، لكنه يتطلّب عملًا ويستطيع جمع الناس بعضهم مع بعض.

رأيت، بالفعل، أمورًا تحدث في أماكن مختلفة تشكّل نموذجًا يُحتذى لما يمكن اتباعه. وسأعطيكم مثلًا. صودف أنني زرت البرازيل قبل سنوات وأمضيت بعض الوقت مع لولا، الرئيس السابق للبلاد، لكن ذلك تم قبل انتخابه رئيسًا. كان ناشطًا عماليًّا. وسافرنا في البلاد معًا. وأخذني في أحد الأيام إلى إحدى ضواحي ريو. والضواحي في البرازيل هي الأمكنة التي يعيش فيها معظم الفقراء، لأن الأغنياء يقيمون في قلب المدينة. ولا تمتلك الضواحي الكثير لكنها تأوي ملايين الناس.

المناخ عندهم هناك شبه استوائي، واحتشد الكثيرون من الناس في الساحة العامة في الليلة التي أخذني فيها لولا إلى هناك. وقرابة التاسعة مساء، وهو وقت الذروة في التلفزيون، جهزت مجموعة صغيرة من محترفي الإعلام في المدينة شاحنة وسط الساحة. وحملت الشاحنة على ظهرها شاشة تلفزيونية تعرض مسرحيات هزلية وعادية كتبها ومثّلها أشخاص من الجماعة، بعضها للمتعة، لكن الأخرى تعاطت مع مسائل جدية مثل الدين والإيدز. وجال الممثلون وسط المتجمعين في الساحة وهم يحملون الأبواق ويطلبون من الناس

التعليق على المادة التي عُرضت. وصوروهم وهم يعلّقون وعرضوهم على الشاشة ليتمكن الآخرون من مشاهدتهم. وشرع الناس في البار المجاور أو المتسكعون في الشوارع في التفاعل، ولمّا يمضِ وقت طويل حتى دارت حوارات ونقاشات بين الناس على مواضيع على قدر كبير من الجدية، مواضيع تشكّل جزءًا من حياتهم.

وعليه، إذا أمكن القيام بذلك في حي برازيلي فقير، فيمكننا بالتأكيد فعله في أماكن كثيرة أخرى. وأنا لا اقترح القيام بذلك وحسب، لكن هذه هي أيضًا أنواع الأمور التي يمكن فعلها لكسب ودّ قطاع أوسع من الناس وإعطائهم سببًا للشعور أنهم يقدرون على أن يؤدوا دورًا في تشكيل الجماعات وفي تطوير برامج جدية تتلاءم مع أي حاجات جدية موجودة.

هناك حيّز واسع من الأمور الممكنة، من تلك البسيطة جدًّا وصولًا إلى الشروع في نظام اجتماعي ـ اقتصادي جديد يدير فيه العمال والجماعات المؤسسات. ولا أعتقد بوجود صيغة محددة للقيام بذلك أكثر مما وُجد في أي حركة شعبية أخرى. وأعتقد كذلك، مع بعض المخيلة والمبادرة والالتزام، أن ثمة إمكانات كثيرة مفتوحة تشكّل أيضًا وسيلة دفاعية. وكلما زاد الدعم الشعبي النشط، وُجد دفاع أفضل ضد القمع والعنف.

كيف تباشر التعاطي مع المهمة الشاقة القاضية بسحب المال من

السياسة؟ وهل ترى ذلك يحدث كامتداد للانخراط المجتمعي وللالتزام الذي تحدثت عنه للتو؟

إخراج المال من السياسة أمر حاسم جدًّا؛ وهو موجود منذ وقت طويل. ويزداد في تأثيره البالغ. وأضحت الانتخابات، منذ مدة طويلة، مجرّد علاقات عامة يتم في خلالها حشد الناس مرة كل أربع سنوات، واستثارتهم للمضي إلى كبس أحد الأزرار والعودة من ثم إلى المنزل ونسيان الأمر. وتوجد طرائق كثيرة للشروع في التغلب على ذلك: يصل بعضها إلى حد تنظيم مؤتمرات دستورية لانتزاع صفة الشخص المعنوي عن الشركات. وثمة أيضًا مجموعة من الأمور الممكنة القصيرة المدى.

يصدف أننا الآن بالذات في مرحلة الانتخابات التمهيدية. والطريقة التي تجرى فيها الانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة غير ديمقراطية جذريًا، وهذا أمر مُسلّم به وحسب. يأتي المرشحون إلى بلدة ما – بالكثير من الدعاية والكثير من الإعلانات وغيرها. ثم يقول أحدهم لأبناء البلدة: «إليكم من أنا، وإليكم ما سأفعله». وهم لا يقولون الكثير طبعًا. ولا يوجد سبب ليصدقهم أحد إذا تفوهوا بشيء.

ولكن يمكن تخيل انتخابات تمهيدية تُجرى بطريقة ديمقراطية، كأن يجتمع أهالي البلدة، كما سبق أن أشرت في «احتلّوا بوسطن»، وتعقد الاجتماعات والنقاشات فيخرجون ببعض الأفكار عما يعتقدون

بوجوب حدوثه في الناحية وفي البلاد وفي السياسة الخارجية، وكل المجالات. وقد يعمدون وحسب إلى انتقاء مرشحيهم، أو يمكنهم القول، في حال وجود مرشحين وطنيين: «يمكنكم المجيء لزيارتنا إذا رغبتم في ذلك، لكننا لا نريد الاستماع إلى خطاباتكم. بل سنقول لكم ما نعتقد أنه من واجب السياسة أن تكونه. وإذا استطعتم إقناعنا بأنكم ستوافقون على هذه السياسات وتمضون بها قدمًا، فقد نصوّت لكم». وسيشكّل إما هذا وإما تمثيل مباشر يخرج من البلدات، البديل الديمقراطي من النظام الهزلي الذي نسلّم به.

توجد إمكانات كثيرة أخرى لإخراج المال من السياسة، وطرائق أكثر اتساعًا تتضمن التشريع وغير ذلك. ولا تتعارض هذه الأمور بعضها مع بعض. توجد سُبل كثيرة تتجه إلى الغاية نفسها وهي تشكّل جزءًا حاسمًا جدًّا. فالمسألة ليست انتخابات وحسب.

بلغت الأمور في الولايات المتحدة حدًّا يتوجب معه، حتى في داخل الكونغرس، على من يرغب في موقع يتمتع بدرجة ما من القوة والسلطة، أن يعمل، حرفيًّا، على شرائه. وجرت العادة أن يمنح الحزب رئاسة اللجان على قاعدة الأقدمية والخدمة وغير ذلك من العوامل. وما عليك الآن سوى أن تدفع، بالحرف الواحد، للحزب لتترشح إلى رئاسة إحدى اللجان. ولهذا، في الحقيقة، تأثيره أيضًا، لأنه يدفع بأعضاء الكونغرس إلى الجيوب نفسها إذا أرادوا الوصول إلى أي مكان. ولا يشمل هذا، مرة أخرى، نسبة المئة في المئة، غير

أنه يشكّل نزعات منتشرة وينزع إلى تفتيت ما تبقى من الديمقراطية العاملة. ويمكن رؤيته في الحملات الانتخابية التي تشكّل مسخرة وحسب.

نظرًا إلى أن الحركة بدأت بجرعة كبيرة نسبيًا من الوحي الأناركي، كيف يمكننا، في رأيك، التقاط معنى هذه العبارة في المجتمع وتبديد كل القوالب الجاهزة المختلفة الموجودة؟

عليك، لتبديد القوالب الجاهزة، القيام بأمر ملموس وبنّاء يمكن الناس التماهي معه. وبالتالي فإن الواقع هو أن الناس يستطيعون تفهّم التطوير العفوي لجماعات التعاون المشترك والمشاركة الديمقراطية، ويمكنهم عدُّ ذلك بمثابة قيمة لهم قد يستطيعون تطويرها ربما بطريقة معيّنة أخرى في جالياتهم الخاصة. وتلك الطريقة الوحيدة للتخلص من القوالب الجاهزة وتطوير المفاهيم الخاصة لما سيكون عليه نظام الحرية ذو المغزى وتبادل المساعدة. ويتعلّم المرء هذه الأمور عن طريق القيام بها، وسيتم اقتباس غيرها بالمدى الذي قد يجدون فيها أمرًا قيّمًا.

كيف تقوّم أهداف الحزب الديمقراطي في ما يتعلّق باستمالة الحركة وما الذي يجب أن نتيقظ في شأنه أو نتطلّع إليه؟

تخلى الحزب الجمهوري منذ أعوام طويلة عن الادعاء أنه

حزب سياسي. فهو ملتزم، بطريقة متسقة جدًّا وبالكثير من التكرّس، بقطاعات صغيرة جدًّا من القوة والكسب، بحيث بات من الصعب بعد ذلك وصفه بالحزب السياسي. ولديه قانون إيمان عليه ترداده أشبه بكاريكاتور للحزب الشيوعي القديم. وعليه القيام بأمر ما للحصول على قاعدة ناخبة. والحزب، باستخدام الاستعارة، لا يستطيع حكمًا الحصول عليها من الواحد في المئة، ويعمل بالتالي على حشد قطاعات من السكان لطالما كانت موجودة لكنها ليست منظمة كما يجب – الإنجيليون المتدينون، ومن يطالبون بحفظ حقوق سكان البلاد ويرتعبون من فكرة أن حقوقهم وبلادهم تؤخذ منهم، وإلى ما هنالك.

لكن الديمقراطيين مختلفون بعض الشيء ولديهم قواعد انتخابية مغايرة، إلّا أنهم يتبعون، إلى حد كبير، مسلك الحزب الجمهوري. فالوسطيون الديمقراطيون اليوم، وهم الذين يديرون الحزب في الأساس، يشبهون إلى حد كبير المعتدلين الجمهوريين قبل جيل ويشكلون الآن نوعًا من التيار السائد في الحزب الديمقراطي. سيحاولون تنظيم جمهور الناخبين الذين يصبون في مصلحتهم، وتعبئتهم – واستمالتهم، إذا شئتم. وقد تخلوا إلى حد كبير عن الطبقة العاملة البيضاء؛ ومن اللافت بالأحرى رؤية ذلك، وهو بالكاد يشكل، عند هذا الحد، جزءًا من جمهورهم الانتخابي، وهذا تطور محزن جدًّا. سيحاولون تعبئة ذوي الأصول الإسبانية، والسود والتقدميين. وسيحاولون الوصول إلى حركة «احتلّوا».

لا يزال العمال المنتظمون جزءًا من الجمهور الانتخابي الديمقراطي، وسيحاولون استمالتهم؛ ولن يختلف الأمر مع «احتلّوا» عن جميع الآخرين، إذ سترّبت القيادة السياسية على رؤوسهم وتقول لهم: «أنا لكم، صوّتوا لي». وعلى أصحاب الشأن من الناس أن يدركوا أنهم ربما فعلوا شيئًا لكم، هذا إذا واصلتم، فحسب، الضغط الملموس على القيادة المنتخبة للقيام بالأمور - لكنهم لن يفعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم، إلا في حالات استثنائية نادرة.

ويصعب في ما يتعلق بالمال والسياسة التفوّق على تعليق رجل المال السياسي العظيم مارك حنا عندما سئل، قبل قرن تقريبًا، عن المهم في السياسة، فأجاب: «المال أولًا، والمال ثانيًا، ونسيت ما هو الثالث».

ذلك منذ قرن. وبات الأمر اليوم أكثر تطرفًا بكثير. وبالتالي، نعم وبالتأكيد، ستحاول الثروة المركّزة استخدام ثروتها هذه وقوتها للاستيلاء ما أمكن على النظام السياسي وقيادته والقيام بما تريده، إلخ... وعدم قيامها بذلك سيُعدّ معجزة. وعلى الجمهور العثور على طرائق للكفاح ضده.

قبل ذلك بقرون، أشار، وعن حق، المنظّرون في السياسة، من أمثال ديفيد هيوم في واحد من الأسسِ التي وضعها للحكم، إلى أن السلطة في أيدي المحكومين، لا الحكّام. ويصح هذا في المجتمع الاقطاعي وفي الدولة العسكرية أو الديمقراطية البرلمانية. والطريقة

الوحيدة التي يمكن فيها الحكام التغلّب على ذلك هي من خلال السيطرة على الآراء والمواقف.

صحّ ما قاله هيوم في منتصف القرن الثامن عشر. ولا يزال ما قاله يصحّ اليوم. فالسلطة في أيدي عموم السكان. وتُبذل جهود ضخمة للسيطرة عليها باعتماد درجة أقل من القوة اليوم بسبب الحقوق الكثيرة التي تم الفوز بها. وباتت الوسائل المستخدمة هي الدعاية، والاستهلاك، وتحريك الأحقاد الإثنية، ومختلف أنواع الطرائق. ومن المؤكد أن ذلك سيستمر، لكن علينا إيجاد وسائل لمقاومته.

ولا عيب في منح دعم اختباري لمرشح معيّن ما دام هذا الشخص يقوم بما تريدونه. لكن المجتمع سيكون أكثر ديمقراطية لو أمكننا سحبه من دون جهد كبير. وتوجد سُبل أخرى للضغط على المرشحين. وهناك خيط رفيع يفصل بين القيام بذلك والتعرّض للاستمالة، ولتعبئتنا خدمة لمصالح أحد آخر. غير أن تلك قرارات ثابتة وخيارات يجب اتخاذها.

هل يمكنك الحديث بعض الشيء عن أنطونيو غرامسي، وكيف ترتبط أفكاره بما كنت تتحدث عنه؟

يعجبني غرامسي. إنه شخصية مهمة وتحدث عن أمور لا تختلف عما قاله ديفيد هيوم – كيف أقامت أنظمة الحكم الهيمنة الثقافية. وأعتقد، شخصيًّا، أن عمله جدير بالقراءة. ويقول، عندما

أقرأه، الكثير مما نعرفه بالفعل. ولا أجد فيه أي جديد، ربما بسبب عدم كفايتي؛ وفي وسعكم قراءته ورؤية ما تظنونه.

تسيطر فكرة النمو والمزيد من النمو على قسم كبير من اقتصادنا.

تواجه الأجناس البشرية كلها، في الوقت الراهن، مشكلة خطيرة جدًّا: هل يمكن الاستمرار في الحياة الكريمة؟ فنحن نقترب من حافة هاوية الدمار البيئي. وإذا فُهم النمو وقُبل على أنه يتضمن الهجوم المستمر على البيئة الطبيعية التي تغذي الحياة – على غرار انبعاثات غازات الدفيئة، مثلًا، أو تدمير الأرض الزراعية، وإلى ما هنالك – فإذا عُني ذلك نصبح أشبه باللاموس الذي يسير على الجرف. ويجب على النموّ ألّا يعني ذلك. بل يمكنه أن يعني، على سبيل المثال، حياة أكثر بساطة ومجتمعات ملائمة أكثر للعيش. وهذا يتطلب عملًا ولا يأتي وحده وحسب. ويتطلّب جهدًا وتنمية من نوع آخر. وما تستطيع الجماعات العاملة، الجماعات الحرة مثل جماعات «احتلّوا»، أن تعمل من أجله وتنشره على الآخرين هو مجرّد طريقة مختلفة في الحياة، لا ترتكز على استهلاك الحد الأقصى من السلع، بل على بلوغ الحد الأقصى من القيم المهمة للحياة. وهذا نمو أيضًا، لكنه نمو في اتجاه مختلف.

هل يمكنك الحديث عن آخر أزمة لفقاعة العقارات، كيف بلغنا هذه النقطة في السياق التاريخي، لماذا تعتقد أنها حدثت وما هي جذور حدوثها؟

يقع، في جذور حدوثها، التحول الكبير الذي بدأ في الاقتصاد

HOW DARE
CALL US DIRTY!
WHAT HAVE THEY
DONE TO OUR
WATER, AIR, FOOD?

منذ السبعينيات. وقد تصعّدت جذريًّا في عهد ريغان، وثاتشر في إنكلترا، واستمرت مذذاك. سُجّلت مرحلة نمو كبيرة في الولايات المتحدة في خلال الخمسينيات والستينيات هي الأكبر في التاريخ. وتميّزت تلك المرحلة أيضًا بالمساواة: أبلى الخمس الأدنى تمامًا كما أبلى الخمس الأعلى واستوعب المجتمع السائد ذلك. وأمكن المجتمع أخيرًا استيعاب المجموعات المقصية عنه مثل الأفارقة الأميركيين. لكن ذلك بلغ نهايته في السبعينيات عندما حدث، من بين أمور أخرى، التحول في اتجاه دور متزايد للموارد المالية في المجتمع.

كتب أخيرًا مارتن وولف، وهو أحد كبار المراسلين الماليين، أن النظام المالي يقضي على الأسواق العاملة كما تدمّر اليرقة الكائن المضيف. وهو واحد من الاقتصاديين الذين يحظون بالقدر الأكبر من الاحترام في العالم، وهو ليس راديكاليًّا. هذا هو التأثير الذي أحدثه النظام المالي، تضاف إليه قرارات الشركات نقل الانتاج إلى الخارج. وهذا، مرة أخرى، ليس بالقانون الطبيعي. ففي وسع المرء الحصول على ظروف عمل وإنتاج محترمة في الداخل وفي الخارج، لكنها حققت بهذه الطريقة المزيد من الأرباح. وغيّرت هذا القرارات الاقتصاد تغييرًا كبيرًا. وتمثل أحد تأثيراتها بتركيز الثروة في شكل كبير في الصناعات المالية، مما أفضى إلى تركيز في السلطة السياسية التي تؤدي إلى التشريع، وهكذا دواليك، وجعل الحلقة المفرغة تستمر في الدوران.

ومرّد ذلك في جزء منه إلى إزالة الضوابط. ففي الخمسينيات والستينيات، وهي مرحلة النمو العظيم، انتظمت البنوك ولم تقع أزمة، ولم تنفجر الفقاعات الكبرى. وأخذت الأزمات المالية والفقاعات تحدث بدءًا من الثمانينيات. وسُجّل الكثير منها في عهد إدارتي ريغان. وانتهت إدارة كلينتون بانفجار ضخم للفقاعة التقنية.

يوجد الكثير من المال قيد التسجيل فيما يبلغ الإنتاج الحقيقي الذي يحتاج إليه الناس أقل منه بكثير. واحتُجزت الأسر في الفقاعات بصفة كونها إحدى الوسائل التي تمكنت بواسطتها من النجاة في مرحلة الركود. وأخذت أسعار المنازل، مع بداية هذا القرن، في الارتفاع الكبير الذي تجاوز بكثير نوع الاتجاه التصاعدي الموجود منذ نحو قرن. وتطابقت أسعار المساكن في شكل تقريبي مع الناتج المحلي الاجمالي. وأخذت منذ سنوات في الارتفاع الشديد الخارج عن السيطرة من دون معطيات أساسية. وشكّل الكثير منه عملية سطو في الأساس: الرهونات العقارية العالية المخاطر والحيل المعقّدة التي أمكن المصارف بواسطتها تجزئة الرهونات بحيث يتحمّل الآخرون مسؤولية انهيارها، والمشتقات المعقدة وغيرها من الأدوات المالية. وانطلق ذلك كلّه وخلق فقاعة اتضح أنها ستنفجر. وبالكاد لاحظها أهل المهنة الاقتصادية بمن فيهم الاحتياطي الفدرالي.

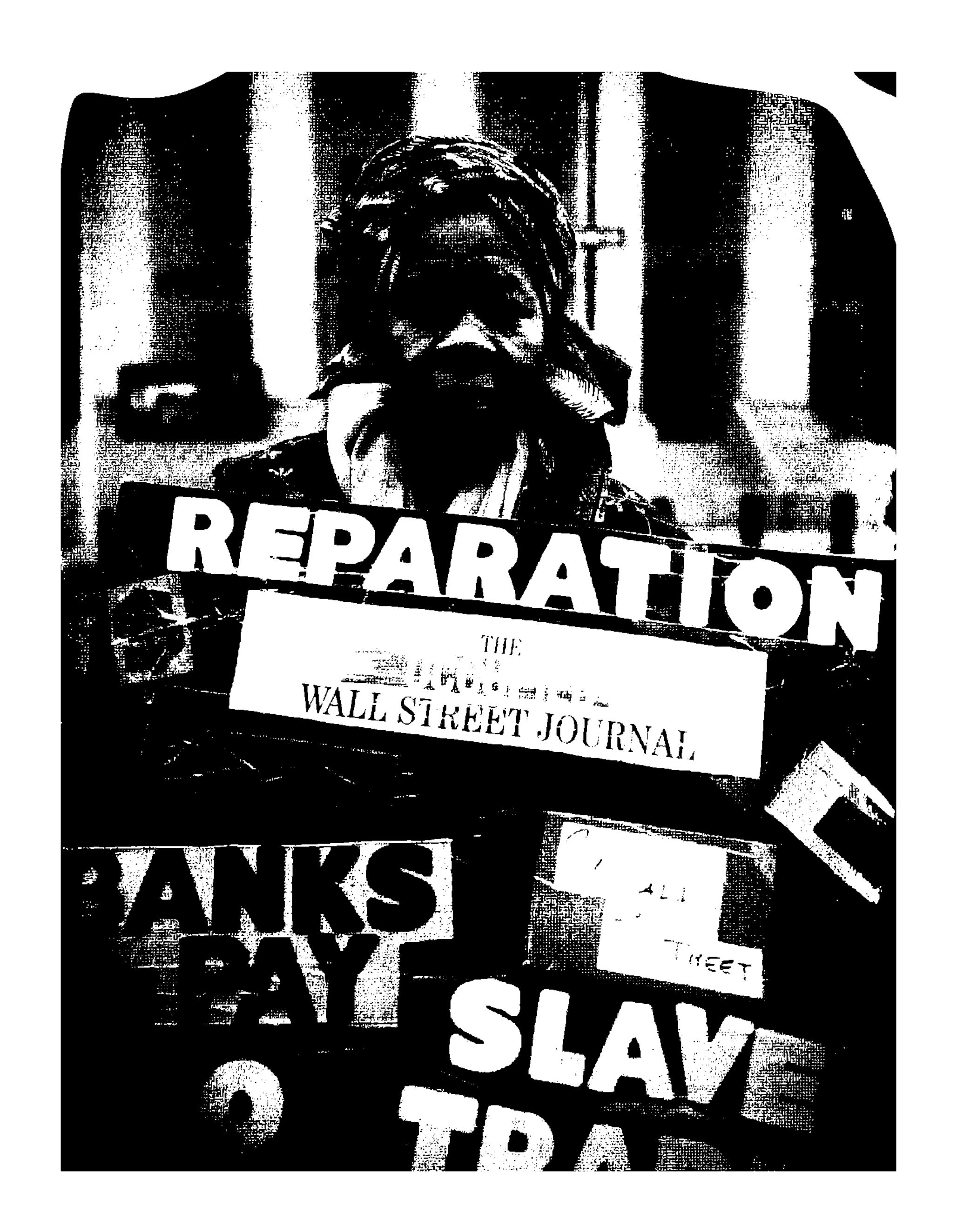
وخرجت أخيرًا إلى العلن محاضر اجتماع الاحتياطي الفدرالي عام ٢٠٠٦، ولا بد أنكم اطّلعتم عليها. ومن المدهش في الواقع عدم

الإقرار بوجود فقاعة إسكان بقيمة تريليونات عدة من الدولارات لا أساس لها على الإطلاق وآيلة إلى الانهيار. والواقع أنهم هنأوا أنفسهم على طريقتهم الرائعة في إدارة الاقتصاد. وانهارت الفقاعة بالتأكيد كما توجّب عليها أن تفعل مع خسارة بلغت ربما ثمانية تريليونات دولار.

وكان ذلك كل ما امتلكه معظم السكان. وتحوّلت القيمة الصافية للكثيرين من الأفارقة الأميركيين، والكثيرين غيرهم أيضًا، عمليًّا إلى لا شيء. وهذه كارثة. وهذا نوع الأمور الذي سيحدث ما بقيت الأسواق المالية بلا ضوابط، وتتوافر لها إضافة إلى ذلك سياسة تأمين حكومية. وهي تُعدُّ «أكبر من أن تسقط»: أي أنها إذا صادفت المشكلات فستنقذها أموال دافعي الضرائب – وهي سياسات تؤدي قطعًا إلى الاستخفاف بالمخاطر.

وتأخذ وكالات الائتمان في الحسبان بالفعل واقع أنها ستُنقذ في المرة المقبلة التي ستنفجر فيها. ويؤدي هذا، بالتأكيد، إلى المزيد من المخاطر. وإذا لم يحدث الأمر في الإسكان فسيحدث في مكان آخر، في السلع أو غيرها.

أضحى الأمر أشبه بكازينو مالي بدلًا من اقتصاد محمي، ولن يصيب الأغنياء والأقوياء بالضرر، بل سيصيب التسعة والتسعين في المئة.


REPARATION
THE
WALL STREET JOURNAL
PAY


D TIME IVE
UGHT FOR
Y COUNTRY
1ST TIME
IVE KNOWN
Y ENEMY

احتلال السياسة الخارجية

جامعة مريلاند، الجمعة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

كيف نحتل مؤسسة السياسة الخارجية؟

بالطريقة نفسها التي تُحدثون فيها التغييرات الأخرى. فالولايات المتحدة تبقى، بمعايير المقارنة، بلدًا حرًّا جدًّا. ولديكم الكثير من الفرص التي تمتد من السياسات الانتخابية إلى التظاهر والمقاومة وتنظيم الضغط العام. تلك هي طريقكم للقيام بذلك.

وليس عليكم في الحقيقة الذهاب بعيدًا جدًّا. فالمؤسسة التربوية، المؤسسة الفكرية، غارقة حتى أذنيها في الأمر. ونحن نعيش في وسطه تمامًا. ويمكن بالطبع، كما تعرفون، التأثير في ذلك في الصفوف والكتابات والتنظيم ومختلف أنواع الأمور.

كثيرًا ما أسمع هذا السؤال ولا أفهمه حقًّا. إذ يمكننا في

الولايات المتحدة القيام بكل ما نريده تقريبًا. وهي ليست كمصر حيث ستتعرضون للقتل على أيدي قوات الأمن. يوجد عندنا بعض القمع أحيانًا: لكنه، بالمقاييس الدولية وبمعايير المقارنة، طفيف جدًّا إلى حدّ أنه بالكاد يُحتسب، وهذا طبعًا بالنسبة إلى أصحاب الامتيازات – وليس بالنسبة إلى الفقراء الذين قد يصيبهم في مقتل. لكن الفرص تكاد تكون ساحقة بالنسبة إلى أصحاب الامتيازات. ولا يوجد من يوقف كل أنواع الأعمال، من العمل التربوي والتنظيمي إلى العمل السياسي، فالتظاهرات. وكل أنواع المقاومة ممكنة، وهي الأنواع التي حققت نجاحًا في الماضي.

ولدينا، بعد كل شيء، تاريخ من النجاح في التوصل إلى التغييرات في السياسة. ولم يأتِ، مثلًا، تشريع «الصفقة الجديدة» من لا شيء. فهو نتيجة نشاط شعبي واسع المدى بلغ النقطة التي اتفق فيها عالم الأعمال والحكومة على السماح بتمرير التشريع الإصلاحي. واضطر عالم الأعمال إلى قبوله على الرغم من مسارعته إلى محاولة تقويضه، بعدما أمكنه أن يرى في سهولة، في الوقت الذي نُفّذت فيه الإضرابات الاعتصامية، أن المرحلة التالية تتمثل وحسب بتولي المعامل وإدارتها وطرد العمال منها. ولم يشأوا طبعًا السماح بذلك، وتم بالتالي تمرير بعض التشريع المهم. وحدثت أمور أخرى من جرَّاء تنظيم شعبي عظيم آخر وضغط.

ومذذاك وقعت أمور مشابهة. ومنها على سبيل المثال الحركة

المناهضة للحرب في الستينيات التي انطلقت، كما سبق أن أشرت، من لا شيء لتصبح حركة جماهيرية شعبية قوية بحلول العام ١٩٦٨. وإذا قرأتم «أوراق البنتاغون»، فإن القسم الأخير منها هو بين الأكثر إثارة للاهتمام، وينتهي عام ١٩٦٨. وستجدون، إذا ألقيتم نظرة على ذلك القسم، أن الرئيس أراد في الأشهر القليلة الأولى من العام ١٩٦٨ إرسال مئات الآلاف الإضافية من الجنود إلى فيتنام الجنوبية. وعارض الجيش وقيادة الأركان المشتركة ذلك قائلين إنهم سيحتاجون إلى الجنود للسيطرة على الشغب المدني في الولايات المتحدة. فالسكان سيخرجون وحسب عن السيطرة – الشبان والنساء والأقليات وغيرهم. عرفوا أنهم سيحتاجون إلى الجنود للسيطرة على السكان عندنا، فلم يرسلوهم. وكما تعرفون فإنكم تحصلون على هذا التأثير عندما تصبح الحكومة علىٰ هذا القدر من الارتياب. وقاموا بأمور مريعة أخرى – أمور سرّية أمكن، كما سبق أن ذكرت، أن تكون أسوأ، لكنها على ما يكفي من السوء.

وحدث الأمر نفسه في الواقع في حرب العراق. إلا أن الاحتجاجات على حرب العراق تميزت بفرادة تاريخية كاملة. وأعتقد أنها الحرب الأولى في التاريخ التي تسبق شنَّها رسميًا المعارضاتُ الضخمة لها. ولا يمكنني التفكير في حال حدث فيها أبدًا أمر كهذا. ويُزعم أن ما من تأثير نتج عن الاحتجاجات، لكنني لا أعتقد أن ذلك صحيح. وتوجب استمرار الاحتجاجات، لكنها تراجعت، ويا للأسف، مما وفّر المزيد من الفسحة للعدوان.

ومع ذلك لا تشبه حرب العراق في شيء الحرب على فيتنام الجنوبية. ولم تُجرّب قط في العراق السياسات التي طبقها كندي وجونسون في شكل روتيني من دون التفكير فيها حتى. ولم تقع حرب كيميائية، ولم تُشنّ غارات جوية ساحقة بطائرات بي-٥٢، ولم يتم – في ما يُسمى «إجراءات للسيطرة على السكان» – جرّ السكان إلى معسكرات الاعتقال. ولم يُجْرَ حتى تجريب أي من هذه الإجراءات. وأعتقد أن السبب في عدم تجريبها هو الإدراك أن الجمهور لن يحتملها هذه المرة. وبالتالي، نعم، امتلك الأمر نوعًا من التأثير المعوّق.

توجد أنواع أخرى من التنظيمات الشعبية كانت لها تأثيرات كبرى. وباتت البلاد، من جوانب عدة، مكانًا أكثر حضارة اليوم مما في الستينيات. وخذوا حقوق المرأة على سبيل المثال. لم تمتلك النساء في الستينيات، بالحرف الواحد، الحق في المشاركة في هيئات المحلفين. حصلن على حق الاقتراع قبل ذلك بأربعين عامًا، ومع ذلك لم يحق لهن في ولايات كثيرة، بحلول الستينيات، المشاركة في هيئات المحلفين. وكادت جامعتي تتشكل عام ١٩٦٠ بنسبة ١٠٠ في المئة من الذكور البيض. وأضحت اليوم أكثر تنوعًا بكثير على ما هي الحال في معظم أنحاء البلاد.

وهذا طبعًا تغيير كبير في طبيعة المجتمع والثقافة. ولم يحدث بسحر ساحر، أو بعطية من فوق. بل جاء نتيجة نشاطات تنظيمية

موسعة وأعمال تتناسب معها أدّت في النهاية إلى كسر الكثير من الحواجز وتحرير الأمور. وهذه هي الطريقة التي يتم فيها التغيير. ولا تزال هذه الطرائق متوافرة كلّها.

أتساءل هل قرأتَ كتاب غار ألبيروفيتز «أميركا في ما بعد الرأسمالية»؟ *وما رأيك، في حال فعلت، في أفكاره الواردة في الكتاب؟*

إنه كتاب مهم جدًّا، وما يصفه من عمل مهم جدًّا. يراجع الكتاب العمل الذي انخرط فيه ألبيروفيتز، طوال بضعة أعوام، في محاولته تطوير المؤسسات التي يملكها العمال، وبخاصة في أوهايو. وذلك نوع من الأمور التي يمكن إنجازها. وهو قابل جدًّا للتحقيق.

وإذا أمكن، في الواقع، إلقاء نظرة على النصوص النموذجية لعلم اقتصاد الأعمال – أي تلك التي ليس فيها شيء من الراديكالية – نجد أنها لا تتضمن أي مبدأ اقتصادي أو أي مبدأ آخر مفاده أن على المسهمين أن يتمتعوا بالأفضلية الأكبر على أصحاب المصلحة – أي العمال والجماعة. وفي المناسبة، لا يُقصد بحملة الأسهم من تبلغ قيمة السهم في صندوق تقاعدهم الدولارين. فالمسهمون متركزون في شكل ضيق في الواحد في المئة من السكان، مما يعني البنوك الكبرى والإدارات المتشابكة وسواها. ولا يوجد مبدأ اقتصادي يقول إن عليهم أن يحددوا سياسة الاستثمار، مثل نقل الإنتاج إلى «فوكسكون» Foxconn (شركة في تايوان). لا يوجد قانون اقتصادي

يقضي بحدوث ذلك. ولا يوجد قانون في علم الاقتصاد ينص على أن ذلك ما يجب أن يحدث. ثم إن في وسع أصحاب المصلحة، القوى العاملة والجماعة، القيام به أيضًا – وهو ما يتلاءم تمامًا مع ما يدّعيه أي كان في شأن النظرية الاقتصادية.

لا يوجد سبب يمنع حركة «احتلّوا» من أن تتمتع بقدر من المخيلة والطموح أقل مما هو موجود في النصوص الاقتصادية النموذجية. وبالتالي يمكن، نعم، لأصحاب المصلحة تولي الأجزاء من الاقتصاد التي يتم تفكيكها وإدارتها، في فاعلية، وتوجيهها إلى غايات مختلفة. وهذه مهمات قابلة جدًّا للتحقيق.

وهكذا، مثلًا، فإن واحدًا من الأمور التي دفعت باقتصاديي اليسار الليبرالي، من مثل بول كروغمان وغيره، إلى أن يكيلوا المديح لأوباما هو في أنه أمَّم أساسًا صناعة السيارات وأعاد بناءها. ذلك ما حدث إلى حد كبير. وما إن تم، بالتالي، تأميم صناعة السيارات حتى وُجدت البدائل. وقضى أحدها بإعادة بنائها وتسليمها إلى مالكيها الأساسيين – ليس للأسماء نفسها، بل للطبقة نفسها وللبنوك نفسها وغير ذلك. وهو ما حدث. وتمثل الإمكان الآخر بتسليم صناعة السيارات إلى القوى العاملة والجماعات، أصحاب المصلحة، وإعادة توجيهها صوب أمور تحتاج إليها البلاد فعلًا.

هذا نوع الأمور التي تحدث عنها غار ألبيروفيتز، أمور قابلة للتطبيق يمكن أن ينتج عنها تأثير كبير في المجتمع. وألبيروفيتز واحد

من بين قلة من الناس يقومون بعمل جيد جدًّا في هذا الشأن. وكتابه جدير بالقراءة بالتأكيد وبالتأمل في ما يصفه ويقترحه من خيارات.

وتظهر الأمثلة على الدوام. وهاكم أحدها من مكان مجاور لمحل إقامتي. وُجد منذ نحو سنة مصنع تحويلي صغير ناجح في شكل مقبول في تاونتن، وهي بلدة صناعية خارج بوسطن. كان ينتج معدات للطائرات ذات تقنية عالية وبدا أنه يحقق نجاحًا؛ لكنه لا يحقق ما يكفي من الأرباح لمديريه وللشركة المتعددة الجنسيات التي تملكه. وبالتالي أرادت الشركة تفكيكه وحسب. ورغبت نقابة عمال الكهرباء الموحدة في شراء العملية وإدارتها بنفسها، لكن الشركة لم توافق. وأعتقد أنها لم توافق لأسباب طبقية في الأساس: فالسماح للناس بامتلاك مكان عملهم وإدارته ليس بالفكرة الجيدة، فقد تراود الناس الفكرة الخاطئة. وعلى أي حال لم ينجح الأمر بغضّ النظر عن السبب.

ولكن لو كانت حركة «احتلّوا» موجودة آنذاك وتمتعت بما يكفي من النشاط والحيوية وقامت بما يكفي من التواصل، فذلك من نوع الأمور التي كانت لتشارك فيها وتساندها؛ وربما أمكنها مساعدة العمال على الحصول على الهامش الذي يحتاجون إليه للفوز. وهذه هي نوعية الخيارات الموجودة في كل مكان اليوم، تلك التي أمكن الدعم من الحركة أن يؤثّر فيها بالفعل.

الجمهور: هل يمكن تلقي سؤال من امرأة؟

م. ك.: في ذلك ما يكفي من الإنصاف. شكرًا -.

امرأة من الجمهور: أنا أستاذة مساعدة، أو ما يُسمى «مساعدي الطريق الدائرية». أدرّس ثمانية صفوف في نصف السنة، ولا أمتلك تأمينًا صحيًا ولا أستفيد من التقاعد. وأنا باحثة في الاتصالات ودرست أعمالك طوال الأعوام الخمسة عشر الماضية. وأريد أن أعرف، بما هو أبعد من النقد - وهو في المناسبة نقد رائع، شكرًا لك - ما هي الاستراتيجيات الاستدلالية التي يمكننا استخدامها لمحاربة الخطاب المدفوع أيديولوجيًا المسيطر على السياسات التي نتعامل معها يوميًّا في الصف وفي ما هو أبعد منه؟ أعرف أن لدي أصدقاء وزملاء وأفرادًا من العائلة من المؤيدين الثابتين للنظرة الجمهورية العالمية ويصعب إجراء حوارات ذات مغزى معهم. ويبدو أن الوقائع لم تعد مهمة. فكيف يمكننا، والحال هذه، الشروع في حديث ذي مغزى عن الحقيقة؟ وأي استراتيجيات ألسنية نستخدمها للدفع إلى التغيير؟

أُواجَه تقريبًا في كل محاضرة ألقيها بالمسألة نفسها: ماذا بالنسبة إلى السماح بسؤال تطرحه امرأة؟ لماذا يثار هذا السؤال في المقام الأول؟ فنحن لا نسأل «ماذا بالنسبة إلى السماح لشخص أشقر الشعر بطرح سؤال؟» لماذا يتجذّر التمييز، وتُضفى عليه في الواقع صفة ذاتية، إلى حد أننا لا نزال نحتاج إلى إثارة السؤال؟ وهذا أمر منتظم.

ولا أذكر محاضرة لم يُثر ذلك فيها. وهذا أمر يتوجّب بالتالي التأمل فيه. وهي معركة لا يزال يتوجب الفوز بها داخليًا وفي المجتمع.

أما في ما يتعلّق بالاستراتيجيات الاستدلالية، فلا أعتقد بوجود أجوبة غير تلك التي نعرفها جميعًا، تلك التي نجحت – لم تنجح ١٠٠ في المئة بالتأكيد. فكل نجاح محدود. وهناك إخفاقات. ولكن توجد أيضًا نجاحات.

توجد أمور عملية يستطيع كل امرئ القيام بها، بل ويوجد حتى المزيد من الفرص إذا صودف أنك من القطاع ذي الامتيازات في المجتمع. وفي وسعكم الكلام والكتابة والانتظام والتواصل مع الناس الآخرين. ويمكن ذلك أن يحدث وقعًا إذا استمررتم في القيام به.

خذوا قضية مثل الحركة النسائية. أقصد أن الكثيرين منكم كبار كفاية لتذكّر كيف حدث ذلك. بدأ الأمر بمجموعات صغيرة من العاملات على إثارة الوعي – مجموعات من النساء يلتقين بعضهن مع بعض ويتحادثن ويتوصّلن إلى أن يحدّدن ويفهمن أن هناك، بادئ ذي بدء، ظلمًا واقعًا وثمة طريقة أفضل ممكنة لا نضطر معها إلى قبول الظلم. ولو سألتم جدتي هل هي مظلومة لما عرفت ما الذي تتحدثون عنه. وهي كانت بالتأكيد مظلومة في شكل يائس، ولكن لا يسهل دومًا تمييز ذلك بخاصة إذا لم يوجد من يتحدّث عنه. وبالتالي فإن التوصل إلى إدراك أن ليس عليك قبول الظلم، وأن

في وسعك أن تكون شخصًا حرًّا ومستقلًا، يشكّل خطوة كبيرة. وقد اتخذت الحركة النسائية هذه الخطوة وواصلت المسيرة. وحدثت مقاومة مريرة؛ ولم يتميّز الأمر، في أي حال، بالسهولة. والواقع هو أن ردود فعل عنيفة سُجّلت، ولا تزال، وهكذا دواليك. ولكن ينبغي الاستمرار في هذا الكفاح.

لم تصل حركة الحقوق المدنية إلى ما يقارب حلم مارتن لوثر كينغ، لكنها أحدثت تغييرًا كبيرًا. ولا تزال الأمور سيئة، ولكن ليس بالحال التي كانت عليها عام ١٩٦٠ في ألاباما. ويعود التنظيم، طبعًا، عقودًا إلى الوراء، لكنه انطلق فعلًا عندما جلس شابان أسودان، منذ واحد وستين عامًا تقريبًا، إلى منضدة طعام. وسرعان ما شُكلت لجنة التنسيق الطالبية اللاعنفية. وحصل الطلاب على بعض الدعم من معهد سبلمان في أتلانتا الذي تحدّر منه عدد كبير من ناشطي اللجنة. وساندهم اثنان من هيئة الأساتذة - هوارد زين وتسوتن ليند – وقد طُردا معًا. لكنهم حصلوا على بعض التأييد. وانطلقت حافلة «ركاب الحرية»، بمشاركة ضئيلة من الشمال.

تميّز قمع الحركة بالقسوة الشديدة. تعرّض الناس للضرب والقتل. وهذا، كما تعرفون، ليس بالأمر الممتع. أقصد أنني أذكر تظاهرات العام ١٩٦٥ في الجنوب حيث لجأت الشرطة إلى اعتماد الوحشية في القمع، فيما اكتفى ضباط الشرطة الفدرالية بالوقوف جانبًا يتفرجون ولا يفعلون شيئًا.

بلغت الأمور حدّها ما إن وصلت إلى الشمال. فقد وسع مارتن لوثر كينغ الحركة عام ١٩٦٦ لتبلغ شيكاغو؛ وعندذاك أُهملت على نحو بائس. وبات حشد الناس، بدءًا بالفقراء منهم، على مسألة الأحياء الفقيرة يتطلب جهدًا. وواجهت الحركة، لدى انطلاقها في انتقاد حرب فيتنام، عداوة كبيرة ضدها. وانتهى بها الأمر بالطريقة التي وصفتها، وقد محاها ليبراليو الشمال عمومًا من التاريخ. لكنها حققت نجاحات، وهي نجاحات حقيقية، ونعرف كيف تم الفوز بها.

وينطبق الأمر نفسه على كل ما عداه. فالاحتجاجات على حرب فيتنام بلغت، مثلًا، مستوى مهمًّا، ولكن تذكروا كيف كانت الحال طوال سنين. وعندما شرعتُ، أوائل الستينيات، في إلقاء المحاضرات عن حرب فيتنام، قمت بذلك، عادةً، في غرفة جلوس أحدهم أو في كنيسة، في حضور أربعة أشخاص أو خمسة. والواقع هو أننا لو حاولنا القيام بذلك في المعهد، معهد التكنولوجيا في ماساتشوستس، لتوجب علينا جمع نصف دزينة من المواضيع، وجعل فيتنام أحدها، على أمل حضور أحد ما. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، لم يمكن القيام، حرفيًّا، بتظاهرة عامة في بوسطن، وهي مدينة ليبرالية، لأنها ستُفضّ بالعنف، وعلى أيدي الطلاب في الغالب. وهذا واقع.

وبات يوجد، بحلول آذار/مارس ١٩٦٦، مئات الآلاف من الجنود الأميركيين الذين يهيجون ويموجون في فيتنام الجنوبية ويدمرون

أجزاء كبيرة من البلاد. ولما عجزنا عن القيام بتظاهرات عامة في بوسطن من دون أن تُفضّ، حاولنا إقامة واحدة في إحدى الكنائس وسط المدينة. وهوجمت الكنيسة، بنتيجة ما قمنا به، وشُوهت بالطماطم والمعلبات. وأرسلت فرقة من الشرطة. فخرجتُ ووقفت بجانب النقيب في الشرطة وسألته: «ألا يمكنك القيام بما من شأنه وقف تشويه الكنيسة؟» وأجاب بالنفي، وبأنه لا يستطيع شيئًا. ولكن بعد ذلك بلحظة أصيب وجهه بالطماطم، فعمل على إخلاء الساحة في غضون ثلاثين ثانية. وسارت بعد ذلك بسنة تظاهرات كبرى.

لم توجد استراتيجيات خاصة أو خدع تؤدي إلى التظاهر، بل ما عرفنا جميعنا وحسب طريقة القيام به. وحاوِلوا، إذا لم يشأ الناس التفكير في ما يحدث، التطرق إلى أهمية إدراك الوقائع. وإذا نظرتم في الواقع إلى المواقف العامة، حتى إلى موقف حزب حركة الشاي، تجدون أنها، بالحرف الواحد، نوع من الديمقراطية - الاجتماعية. وبالتالي هناك، مثلًا، بين مناصري حزب حركة الشاي، وباقي الشعب بالطبع، غالبية كبيرة تؤيد المزيد من الإنفاق على الصحة وعلى التربية. وهم ضد الرعاية الاجتماعية، ولكن مع المزيد من الإنفاق لمساعدة النساء المعيلات لأولادهن ولنقلهن.

وتلك نتيجة دعاية فاعلة جدًّا. وقد تميّز أحد أكبر نجاحات رونالد ريغان في أبلسة مفهوم الرعاية الاجتماعية. وتعني الرعاية الاجتماعية في الخطاب الريغاني امرأة سوداء غنية تتوجه إلى مكتب

الرعاية بكاديلاك يقودها سائقها لتأخذ أموالكم التي شقيتم في كسبها وإنفاقها على المخدرات أو ما شابه. وما من أحد في الحقيقة يؤيد ذلك. ولكن هل تؤيدون ما تقوم به الرعاية الاجتماعية فعلًا؟ نعم، لأنها تستحق التأييد.

ويصح الأمر نفسه بالنسبة إلى الصحّة والعجز وغير ذلك من الأمور التي ذكرتها. وأعتقد أن ثلثي السكان يعتقدون بوجوب حرمان الشركات حقوق الشخص. وإذا سُن قانون بذلك فسيشكّل خطوة مهمة إلى حد كبير. وسيلغي قرنًا من القرارات القضائية. ولا يعاد الأمر وحسب إلى زمن «اتحاد المواطنين»، بل إلى قرن مضى. وهذا ضد إرادة ثلثي السكان. وكل هذه الأمور توفّر في الحقيقة الكثير من فرص النقاش والتبادل والتربية والتنظيم والنشاط. فالفرص كلها متوافرة.

أن يحتفظ المرء بالأمل في أوقات الشدّة ليس بالأمر الرومانسي الأحمق. بل يرتكز على واقع أن التاريخ البشري ليس تاريخ الوحشية وحسب. بل إنه أيضًا تاريخ الرحمة والتضحية والشجاعة واللطف.

وما نختار أن نركّز عليه في هذا التاريخ المعقد. هو ما سيحدد حياتنا. وإذا لم نرَ إلّا الأسوأ فسندمّر قدرتنا على القيام بشيء ما. وإذا تذكّرنا تلك الأزمنة والأمكنة – وهي كثيرة جدًّا – التي تصرّف الناس فيها في امتياز. فسيزودنا ذلك الطاقة للتصرف. أو أقله إمكان إرسال بلبل العالم الدوّار هذا في اتجاه مختلف.

ولن نضطر. إذا عملنا بطريقة مهما كانت صغيرة. إلى انتظار مستقبل طوباوي ما. فما المستقبل إلا تتابع لا ينتهي من الحاضر. وأن نعيش الآن كما نعتقد أن على الكائنات البشرية أن تعيش. في تحدٍّ لكل ما هو سيئ من حولنا. يشكّل في ذاته انتصارًا رائعًا(*).

– هوارد زين

(*) Howard Zinn, *You Can't be Neutral on a Moving Train,* Beacon Press, 1994
Haward Zinn, *A Power Governments Cannot Suppress,* City Lights, 2007.

استذكار هوارد زين

تشقّ عليّ كتابة بضع كلمات عن هوارد زين، الناشط الأميركي العظيم والمؤرخ. جمعتنا صداقة وثيقة طوال خمسة وأربعين عامًا. وتوثّقت عرى هذه الصداقة بين عائلتينا أيضًا. وكانت زوجته، روز، التي توفت بالسرطان منذ مدة ليست ببعيدة، شخصًا رائعًا وصديقة مقرّبة. ومن نكد الأمور أيضًا أن جيلًا بكامله في طريقه، على ما يبدو، إلى الاختفاء بمن فيهم عدد من قدامى الأصدقاء، مثل إدوار سعيد وإقبال أحمد وغيرهما، ممن لم يكونوا من الباحثين المتوقدي الذهن والمنتجين وحسب، بل أيضًا من المناضلين المتكرسين والشجعان، على أهبة الاستعداد الدائم عندما تدعو الحاجة إليهم – وهي حاجة دائمة. وهذه تركيبة ضرورية لوجود أمل بالبقاء الكريم.

تختصر كلمات هوارد نفسها حياته المميزة وعمله. وشرح أن همه الأول هو «الأعمال الصغيرة التي لا تُحصى والتي يقوم بها أناس

مجهولون» وهي في أصول «تلك الأوقات العظيمة» التي تدخل سجلات التاريخ – وهو سجل يُضلّل كثيرًا ويوهن في شكل خطير إذا اقتلع من جذوره ومُرّر عبر مصفاة العقيدة والمذهب. ولطالما تشابكت حياته عن كثب مع كتاباته ومحاضراته التي لا تُحصى ومقابلاته. وقد كرّسها، بغيرية، لتمكين الناس المجهولين الذي حققوا اللحظات العظمى. وصحّ ذلك وهو عامل صناعي وناشط نقابي، وفي الأيام التي أخذ يعلم فيها، قبل خمسين عامًا، في معهد سبلمان في أتلانتا، جورجيا، وهو المعهد الأسود الذي شرّع أبوابه بخاصةٍ أمام النخبة الصغيرة السوداء.

ساند هوارد، وهو يعلّم في سبلمان، الطلاب الذي كانوا في طليعة حركة الحقوق المدنية في أيامها الأولى والأكثر خطورة، وقد أصاب الكثيرون منهم شهرة كبيرة في السنوات اللاحقة – أليس ووكر، جوليان بوند، وغيرهما – وقد أحبوه ووقروه، على غرار كل من عرفه جيدًا. وهو كالعادة لم يكتف بمساندتهم، وهذا على ما يكفي من الندرة، بل اشترك معهم في شكل مباشر في جهودهم الأكثر خطورة – وهي ليست بالمهمة السهلة حينذاك، قبل أن توجد أي حركة شعبية منظمة في مواجهة العداء الحكومي الذي استمر بضع سنين. واشتعل الدعم الشعبي في النهاية، ومعظمه بفضل الأفعال الشجاعة التي قام بها الشبان الذين جلسوا إلى منضدة الطعام وركبوا حافلات الحرية ونظموا التظاهرات وواجهوا العرقية المرّة والوحشية، بل والموت أحيانًا.

بحلول أوائل الستينيات، بدأت حركة شعبية جماهيرية تأخذ شكلها، وأدى فيها يومذاك مارتن لوثر كينغ دور القيادة – وتوجَّب على الحكومة الرد. وسرعان ما كوفئ هوارد على شجاعته وإخلاصه بطرده من المعهد الذي يعلم فيه. وكتب بعد ذلك بسنوات قليلة العمل النموذجي عن لجنة التنسيق الطالبية غير العنفية، وهي التنظيم الرئيس لأولئك «الناس المجهولين» الذين أدت «أفعالهم الصغيرة التي لا تُحصى» مثل هذا الدور المهم في الفيض الذي مكّن كينغ من اكتساب نفوذ كبير – وأنا واثق من أنه أول من كان سيقول ذلك – ودفع البلاد إلى احترام التعديلات التي أُدخلت قبل ذلك بقرن على الدستور ومنحت من الناحية النظرية الحقوق المدنية للعبيد السابقين، أقله من خلال التطبيق الجزئي؛ ولا حاجة إلى التأكيد أن الطريق أمامنا ما زالت طويلة.

تأثير تمدُّني

وعلى الصعيد الشخصي، عرفت هوارد جيدًا عندما توجهنا معًا إلى تظاهرة للحقوق المدنية في جاكسون مسيسيبي عام ١٩٤٦ (على ما أظن)، شكّلت، حتى في ذلك التاريخ المتأخر، مسرحًا للخصومة العنيفة العامة ولوحشية رجال الشرطة ولعدم مبالاة السلطات الفدرالية – أو حتى تعاونها – مع القوى الأمنية في الولاية بطرائق فظيعة جدًّا أحيانًا. وجاء هوارد إلى بوسطن، بعد طرده من معهد أتلانتا

حيث يعلّم، وأمضى ما تبقى من حياته الأكاديمية في جامعة بوسطن حيث حاز، وأنا متأكد من ذلك، إعجاب هيئة الأساتذة في الجامعة ومحبتهم، وأضحى هدفًا للخصومة المرة والقسوة الحقيرة من الإدارة. غير أنه اكتسب بعد تقاعده، في السنوات اللاحقة، تقدير الجمهور واحترامه اللذين طالما كانا ساحقين في أوساط الطلاب والموظفين ومعظم هيئة الأساتذة والمجتمع العام. وألّف وهو هناك الكتب التي أعطته شهرة استحقها عن جدارة. وكان كتابه «منطق الانسحاب» Logic of Withdrawal الأول في التعبير، في وضوح وقوة، عما شرع الآخرون حينذاك بالكاد في التفكير فيه، وهو أن الولايات المتحدة لا تملك حتى الحق في الدعوة إلى تسوية متفاوض عليها في فيتنام، مما يعطيها السلطة والسيطرة الكبيرة على البلد الذي اجتاحته وأنزلت عند ذاك الحد الدمار الكبير فيه.

بل يجب على الولايات المتحدة أن تقوم بما يجب على أي معتدٍ أن يفعله: وهو الانسحاب؛ والسماح للسكان بإعادة إعمار ما أمكن من الخراب، وإذا أمكن بلوغ الحد الأدنى من الصدق، فدفع تعويضات ضخمة عن الجرائم التي ارتكبتها الجيوش الغازية، وهي جرائم كبرى في هذه الحال. وتميّز الكتاب بتأثيره الكبير في الجمهور، على الرغم من أن من الصعب حتى اليوم على دوائر النخب المثقفة فهم فحوى رسالته، وهو ما يؤشر إلى ما ينتظرنا من عمل ضروري. وما له مغزى أن ٧٠ في المئة من الرأي العام رأى،

مع نهاية الحرب، أنها «خاطئة في الأساس وغير أخلاقية»، وليست «خطأ»، وهذا رقم لافت، نظرًا إلى واقع أنْ بالكاد تم التلميح إلى أن مثل هذا التفكير قابل للتعبير عنه في الرأي العام السائد. وشكلت كتابات هوارد – ووجوده البارز، كما هو شأنه دائمًا، في الاحتجاج والمقاومة المباشرة – عاملًا رئيسًا في تمدين الكثير من الدول.

وأصبح هوارد أيضًا، في تلك السنوات نفسها، واحدًا من أبرز المؤيدين لحركة المقاومة التي أخذت حينذاك في النمو. وكان من أول الموقعين على «الدعوة إلى مقاومة السلطة غير الشرعية» وقريبًا جدًّا من نشاطات «قاوموا» التي كان عمليًّا واحدًا من منظميها. وشارك أيضًا على الفور في أعمال الملاذ التي امتلكت وقعًا ملحوظًا في تحفيز الاحتجاج المناهض للحرب. وكان هوارد دائم الوجود لتلبية أي حاجة تطرأ – من محاضرات، ومشاركة في العصيان المدني، ودعم المقاومين، والإدلاء بالشهادات في المحاكم.

التاريخ من القاعدة

وعلى المدى الطويل، تمتعت تحفة هوارد الخالدة، «التاريخ الشعبي للولايات المتحدة»، A People's History of the United States، الكتاب الذي غيّر حرفيًّا وعي جيل كامل، بتأثير أكبر حتى من كتاباته وأفعاله المناهضة للحرب. وطوّر في عناية ووضوح وجرّة قلم شاملة رسالته الأساسية في شأن الدور الحاسم للمغمورين في المضي

قدمًا في الكفاح الأبدي، طلبًا للسلام وللعدالة، وفي شأن ضحايا أنظمة السلطة التي تخلق نسخها الخاصة من التاريخ وتسعى إلى فرضها. وأوصل مؤلفه «أصوات التاريخ الشعبي» Voices of People's History، وهو اليوم إنتاج مسرحي وتلفزيوني يلاقي الاستحسان، إلى الكثيرين لاحقًا كلمات أولئك الناس المنسيين أو المهملين الذين أدّوا ذلك الدور القيّم في إنتاج عالم أفضل.

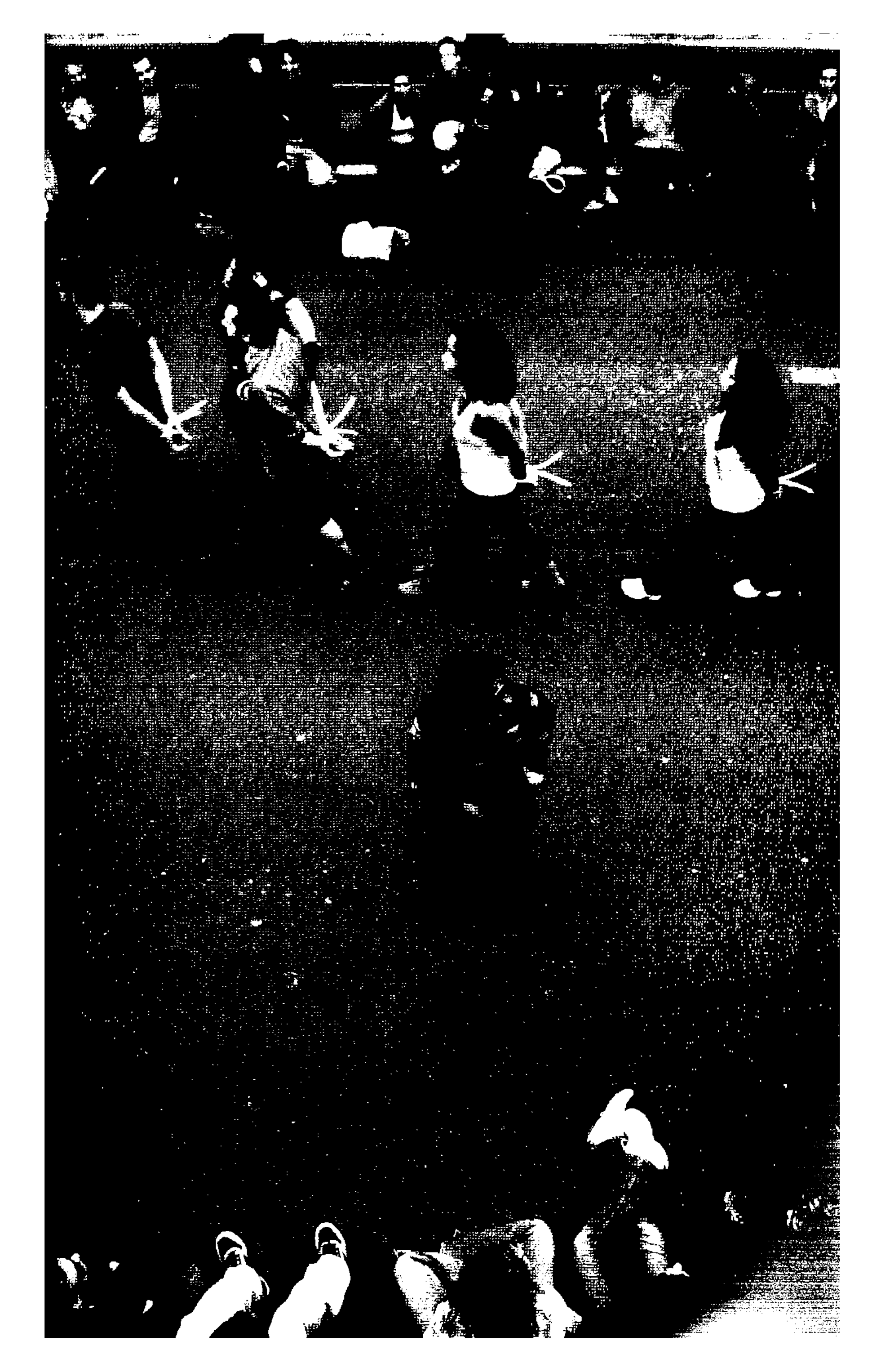
حرّك نجاح هوارد الفريد في رسم أعمال الناس المجهولين وأصواتهم المتصاعدة من الأعماق التي أودعوا إلى حد كبير فيها، بحثًا تاريخيًّا واسعًا اتَّبع مسارًا مشابهًا يركّز على الحقبات العصيبة في تاريخ الولايات المتحدة، ويتحوّل أيضًا إلى سجلات بلدان أخرى، وهذا تطورّ مرحّب به جدًّا. وهو ليس جديدًا بالكامل – أجريت من قَبْلُ استقصاءات عملية عن مواضيع محددة – ولكن لا يوجد ما يُقارن باستحضار هوارد الواسع والثاقب لـ«التاريخ من القاعدة»، معوضًا بذلك الإغفالات الخطيرة في طريقة تفسير التاريخ الأميركي ونقله. واستمر هوارد في نشاطه المتكرّس، حرفيًّا من دون انقطاع، حتى النهاية، حتى في سنواته الأخيرة التي عانى فيها العجز الشديد والخسارة الشخصية – ولو أن من الصعب على المرء معرفة ذلك عند لقائه أو مشاهدته يتحدّث بلا كلال للحضور المأخوذ في كل أنحاء البلاد. وكلما حدث كفاح من أجل السلام والعدالة تجد هوارد حاضرًا، عند الخطوط الأمامية، دائم الحماسة، يلهم بنزاهته والتزامه

وبلاغته وعمق نظره؛ ويضفي لمسة خفيفة من الفكاهة في وجه الشدة؛ وهو من تكرّس لمناهضة العنف وصاحب الكياسة المجردة. ويصعب حتى تخيّل عدد الشبان الذين لمس حياتهم، ومدى العمق الذي لمسوه فيه من خلال إنجازاته في كل من عمله وحياته. وهناك أمكنة يتوجب على حياة هوارد وأعماله أن تمتلك فيها صدى خاصًّا. وتشكّل تركيا أحد هذه الأمكنة التي يجب أن تُعرف بطريقة أفضل. ولا أعرف دولة أخرى قام فيها الكتّاب الروّاد والفنانون والصحافيون والأكاديميون وغيرهم من المثقفين بتكديس مثل هذا السجل المثير للإعجاب من الشجاعة والنزاهة في إدانة جرائم الدولة والمضي إلى ما هو أبعد من الانخراط في العصيان المدني في محاولة وضع حد للظلم والعنف، وقد واجهوا، بل وأحيانًا قاسوا، القمع الشديد ليعودوا من ثم إلى متابعة المهمة.

وهذا سجلّ مشرّف، وعلى حد علمي فريد من نوعه، سجلّ يجب أن تفتخر به البلاد، ويجب أن يشكّل للآخرين نموذجًا يحتذى، تمامًا كما تشكّل حياة هوارد زين وأعماله نموذجًا لا يُنسى سيخلّف بالتأكيد تأثيرًا دائمًا في طريقة فهم التاريخ وعيش الحياة الكريمة والمشرفة.


WE THE





مساندة احتجاج «احتلّوا»

من وضع النقابة الوطنية للمحامين

أوقف آلاف الاشخاص وهم يمارسون حقهم في التعبير الحر عن الرأي والتجمع بمشاركتهم في تحركات «احتلّوا». وإذا احتجتم، أو من تعرفونه، إلى مساعدة قضائية أو وقعتم ضحية استخدام الشرطة القوة أو الوحشية المفرطة في أحد الاحتجاجات أو التجمعات، اتصلوا بالنقابة الوطنية للمحامين، وهي اتحاد لا يتوخى الربح يضم محامين ومساعدين قضائيين وطلاب حقوق ينضمون إلى احتجاجات «احتلّوا» ويراقبون نشاط الشرطة في الشارع وفي السجن. وقدمت النقابة نصائح قانونية لا تقدّر بثمن إلى أبناء الحركة الذي أوقفوا عرضًا في خلال الاحتجاجات إضافة إلى من تقصَّدوا ارتكاب العصيان المدني.

«ما هي القوانين والممارسات البوليسية التي يجب أن أعرفها؟ »

يكفل لكم التعديل الدستوري الأول الحق في الاحتجاج قانونًا. لكم الحق في توزيع المناشير والتجمع عند الأرصفة وإقامة خط اعتصام متحرك ما دمتم لا تسدّون مداخل المباني أو أكثر من نصف الرصيف. ويفرض القانون الحصول على ترخيص للتظاهر في الشارع أو لتجمع عشرين شخصًا أو أكثر في المتنزَّهات، أو استخدام مكبرات إلكترونية للصوت. ثم إن «قانون الأقنعة» في نيويورك يحظر على ثلاثة أشخاص أو أكثر ارتداء الأقنعة، بما في ذلك العصبات: وتطبق شرطة نيويورك هذا القانون في قوة. وستصادر الشرطة اللافتة الموضوعة على قضبان خشبية أو معدنية أو أنابيب بلاستيكية – ولا مانع من وضع اللافتات على أنابيب مصنوعة من الورق المقوى. ولن تسمح الشرطة بوضع اللافتات على الأسيجة أو الأشجار. إما إذا علّقتم راية من أحد الجسور فوق الطريق الرئيسة فستواجهون احتمال التوقيف بتهمة التسبب المتهوّر بالخطر.

«ماذا أفعل عندما تتحدث إليّ الشرطة؟»

لك الحق الدستوري في التزام الصمت. وفي وسعك، إذا حاولت الشرطة إجراء حديث ودّي، عدم التفوّه بأي شيء والمضي في سبيلك. وإذا قالت الشرطة، «تحرّك!» أو أصدرت أي أمر آخر، ففي وسعك أن تسأل، «لماذا؟» ولكن يُنصح بألا تتفوه بالمزيد. بلّغ مراقبًا قانونيًّا الأمر. وإذا طلبت الشرطة تفتيش حقيبتك، فعليك

بالقول: «أنا لا أوافق على التفتيش». وإذا فتشتها الشرطة على الرغم من ذلك، فننصح لك بالاستمرار في القول «أنا لا أوافق على التفتيش». وإذا تدخّلتَ جسديًّا في عملية التفتيش فستخاطر بأن يتم توقيفك. وإذا طرحت عليك الشرطة الأسئلة، بما في ذلك السؤال عن اسمك، فيمكنك ألا تقول شيئًا وتسير مبتعدًا. وإذا منعتك الشرطة من المغادرة، اسأل: «هل أنا حرّ في المغادرة؟» وإذا جاء الجواب «نعم»، ففي وسعك ألا تقول شيئًا وتبتعد. وإذا قالوا «لا»، فقل: «أود التزام الصمت. أريد التحدث إلى محامٍ». وانتظر أن توقفك الشرطة أو تدعك وسبيلك.

«ماذا يسعني أن أفعل تحضيرًا لعملية توقيف محتملة؟»

أكتب رقم هاتف النقابة على معصمك أو على رسغ قدمك، واتصل به إذا تعرّضت للتوقيف أو شاهدت عملية توقيف. إحمل في جيبك أرباعًا كثيرة لإجراء المكالمات وبطاقة هاتفية للاتصالات البعيدة. ضع في جيبك لوحًا من الغرانولا، فكثيرًا ما لا يقدم السجن الطعام. واحمل في جيبك صورة هوية مع عنوان صالح؛ لا تحمل هوية مع عناوين مختلفة. لا تحمل ما لا تريد للشرطة أن تحصل عليه مثل دليل أرقام الهاتف أو الأشياء القيمة.

«ماذا أفعل إذا تم توقيفي؟»

يُنصح لك بأن تعلن في وضوح: «سأحتفظ بالصمت. أريد

التحدث مع محام». كرّر الأمر لأي ضابط يستجوبك. لا تصدّق كل ما تقوله لك الشرطة – فمن المشروع للشرطة أن تكذب عليك لدفعك إلى الكلام. ويمكنك، عند سؤالك، أن تعطي اسمك وعنوانك، وتظهر صورة الهوية، وتسمح بأن تُلتقط صورتك وترفع بصماتك بهدف التأكيد على الهوية؛ ومن شأن رفضك إعطاء المعلومات عن هويتك أن يؤخر إطلاقك من السجن. وتذكّر اسم الشرطي الذي أوقفك ورقم شارته. واتصل، إذا حصلت على هاتف، بالنقابة الوطنية للمحامين واعطِ أسماء الموقوفين الآخرين. حافظ على هدوئك وحضّر نفسك لانتظار ممكن في السجن يستغرق أربعًا وعشرين ساعة أو ستًّا وثلاثين.

«ماذا سيحدث إذا تم توقيفي؟»

ستُقيّد بالأصفاد وتنقل إلى السجن أو إلى مركز اعتقال ومن ثم إلى المحكمة. ويمكن الشرطة أن ترتئي إطلاقك من السجن مع أمر استدعاء للمثول أمام القضاء أو بطاقة مثول تخبرك بموعد عودتك إلى المحكمة. وإذا اتُّهمتَ بجنحة أو بجناية فمن المرجح أن «تمر عبر المنظومة» لتُتَّهم أمام القاضي – مما يعني بقاءك في السجن من ٢٤ ساعة إلى ٣٦. لا تتحدث مع غير المحامي عن وقائع توقيفك. وسيطرح عليك موظف في المحكمة أسئلة عن روابطك الاجتماعية (العنوان، الوظيفة، العائلة) لمساعدة القاضي على أن يقرّر هل يحدد

لك كفالة أو يطلقك بناء على تعهّد منك؛ ولا بأس بالإجابة عن هذه الأسئلة – لا تتحدث وحسب عن توقيفك. وسيلتقيك محامٍ، مدة وجيزة، في شأن قضيتك. خذ اسم المحامي ورقم هاتفه. وسيوجه قاضٍ التهم إليك. ويطرح المحامي التماسَك؛ وإذا راودتك الشكوك فأنكِر بالقول: «غير مذنب». وستُحَدَّد شروط إطلاقك، فإما كفالة مالية وإما تعهد شخصي. وستُعطى لك ورقة تحتفظ بها تُحدد موعد المحكمة المقبلة. وقد يُطرح عليك التأجيل للنظر في التبرئة. وإذا وافقت على ذلك تؤجل قضيتك ستة أشهر. فإذا لم يتم توقيفك في خلال الأشهر الستة هذه تسقط التهمة ويُحفظ الملف. أما إذا تعرّضت للتوقيف في خلال الأشهر الستة فيمكن إعادة طرح القضية في المحكمة. إلا أنك ستبقى تحتفظ، في هذه الحال، بالحقوق التي تتمتع بها، عادةً، في أي قضية جرمية، بما في ذلك الحق في المحاكمة. ولا يعني التأجيل للنظر في التبرئة الاعتراف بأنك «مذنب».

«ماذا أفعل إذا دقّت الشرطة بابي؟»

لا تفتح الباب بغض النظر عمّن يدقّ. اسأل: «من أنت؟» وإذا كانت الشرطة اسأل «ماذا تريدون؟».

«نريد التحدّث معك وحسب». إذا قالوا إنهم يريدون الدخول والتحدث معك، فقل: «ليس لدي ما أقوله. مرّروا بطاقة عملكم

من تحت الباب، وسيتصل بكم محاميّ». ابتعد عن الباب واتصل بالنقابة الوطنية للمحامين.

«*لدينا مذكّرة تفتيش*». فتجيب: «مرّروا المذكرة التي معكم من تحت الباب». واقرأ، إذا فعلوا، للتأكد من أنه العنوان الصحيح. وإذا كان صحيحًا، افتح الباب، تراجع، وأعلن: «سأحتفظ بالصمت. أريد التحدث مع المحامي». وتكون المذكّرة محدودة أحيانًا بغرفة محددة؛ سجّل في رأسك أين تقوم الشرطة بالبحث. وفي حال غياب المذكّرة، تجيب مرة أخرى: «ليس لديَّ ما أقوله. مرّروا بطاقة عملكم من تحت الباب».

«*لدينا مذكّرة توقيف*». فتجيب: «مرّروا المذكرة التي في حوزتكم من تحت الباب». إقرأها، إذا فعلوا، لتحدد هل هي مذكرة بتوقيفك أو بتوقيف شخص آخر. وإذا كانت لك [أو لشخص في الداخل]، فأبلغهم أنك ستخرج، واخطُ إلى الخارج وأغلق الباب وأقفله وراءك وأعلن: «سألتزم الصمت. أريد التحدّث مع المحامي». لا تقل أو تفعل أي شيء آخر. وإذا حملت مذكّرة التوقيف اسم شخص ليس في داخل بيتك، فاعلن أن الشخص ليس هناك (أو أنه لا يقيم هناك) واطلب من الشرطة أن تمرر بطاقة عمل من تحت الباب. لا تقل أو تفعل شيئًا.

«*ماذا لو لم أكن مواطنًا أميركيًا؟*»

يحمل الأمر مخاطر أكبر بكثير إذا لم تكن مواطنًا أميركيًّا. تحدّث مع المحامي قبل النزول إلى الاحتجاج. واحمل معك دائمًا اسم أحد محامي الهجرة ورقم هاتفه. واحمل معك أيضًا أي أوراق هجرة قد تملكها مثل البطاقة الخضراء، أو تأشيرة «آي-٩٤»، أو إجازة العمل.

أرقام الخط الساخن للنقابة الوطنية للمحامين لحركة «احتلوا» متوفرة ٢٤/٧

مدينة نيويورك:	(٢١٢) ٦٧٩-٦٠١٨
شيكاغو:	(٧٧٣) ٩٠٣-١١٩٨
باي أريا:	(٤١٥) ٢٨٥-١٠١١
ميامي:	(٧٨٦) ٤٥٨-٠٩١١
فيلادلفيا:	(٢٦٧) ٧٠٢-٠٤٧٧
لوس أنجلس:	(٣٢٣) ٦٩٦-٢٢٩٩
واشنطن العاصمة:	(٢٠٢) ٩٦٧ ٢٤٤٥
نيو أورلينز:	(٥٠٤) ٨٧٥-٠٠١٩
بالتيمور:	(٤١٠) ٢٠٥-٢٨٥٠
بافالو:	(٧١٦) ٣٣٢-٤٦٥٨
مينيسوتا:	(٦١٢) ٦٥٦-٩١٠٨
ميشيغن:	(٣١٣) ٩٦٣-٠٨٤٣
بورتلاند:	(٥٠٣) ٩٠٢-٥٣٤٠
بوسطن:	(٦١٧) ٢٢٧-٧٣٣٥
بثلهم:	(٢٦٧) ٧٠٢-٠٤٧٧
ألن تاون:	(٢٦٧) ٧٠٢-٠٤٧٧
ديلاوير:	(٢٦٧) ٧٠٢-٠٤٧٧
هاريسبرغ:	(٢٦٧) ٧٠٢-٠٤٧٧
مقاطعة هيوستن:	(٣١٧) ٥٢٦-١٥١٥
أيداهو:	(٢٠٨) ٩٩١-٤٣٢٤

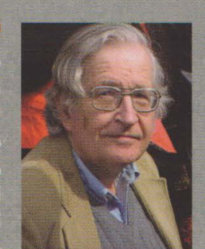
المؤلّف

اشتهر نعوم تشومسكي في أنحاء العالم كافة بعمله المبدع في حقل الألسنية وفي دفاعه المثابر عن الديمقراطية والحرية وحق تقرير المصير. ألّف عشرات الكتب، وبين أحدثها *«الآمال والاحتمالات»*؛ *Hopes and Prospects*؛ ٩-١١: *«هل وُجد بديل؟»* *Was There an Alternative?* و*«صناعة المستقبل: الاحتلال، التدخلات، الإمبراطورية والمقاومة»*، صدر باللغة العربية عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣، *Making the Future: Occupations, Interventions Empire and Resistance.*

حاز تشومسكي، عام ١٩٨٨، «جائزة كيوتو للعلوم الأساسية» التي تُمنح «لتكريم مَنْ أسهموا إسهامًا كبيرًا في تطوير الجنس البشري علميًّا وثقافيًّا وروحيًّا». ولاحظت الجائزة أن «المناهج النظرية للدكتور تشومسكي تشكّل صرحًا بارزًا في علوم القرن العشرين وفكره. ويمكن بالتأكيد القول إنه واحد من كبار أكاديميي هذا القرن وعلمائه».

ساند تشومسكي مبادرات حركة «احتلّوا» منذ أسابيعها الأولى.

وهو يقيم في لكسينغتون، ماساتشوستس.



نعوم تشومسكي

فيلسوف ولغوي وعالم إدراكي وعالم بالمنطق ومؤرّخ وناقد وناشط سياسي أمريكي، ولد عام ١٩٢٨. هو أستاذ لسانيات فخري في قسم اللسانيات والفلسفة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، الذي عمل فيه لأكثر من ٥٠ عاماً.

يعتبر تشومسكي «أبرز مثقفي العالم». كما صُنف بالمرتبة الثامنة ضمن أكثر المراجع التي يتم الاستشهاد بها على الإطلاق، في قائمة تضم الإنجيل وكارل ماركس وغيرهما. ويوصف أيضاً بأنه «أبو علم اللسانيات الحديث» كما يُعد شخصية رئيسية في الفلسفة التحليلية.

أثر عمله في مجالات كثيرة كعلوم الحاسب والرياضيات وعلم النفس. كما يعود إليه تأسيس نظرية النحو التوليدي، والتي كثيراً ما تعد أهم إسهام في مجال اللسانيات النظرية في القرن العشرين. ويعود إليه كذلك فضل تأسيس ما أصبح يُعرف بـ «تراتب تشومسكي» ونظرية النحو الكلي ونظرية تشومسكي-شوتزنبرقر.

اشتهر بنقده للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ورأسمالية الدولة ووسائل الإعلام الإخبارية العامة، وكتب أكثر من ١٠٠ كتاب عن الحروب والسياسة ووسائل الإعلام.

استيقظوا وخرجوا إلى الشوارع.. سدّوا الجسور وأقفلوا المرافئ.. عسكروا في الريح والمطر والثلج.. وواجهوا الغازات المسيلة للدموع ورذاذ الفلفل والقنابل الصاعقة والأصفاد والسجون.

حركة «احتلّوا» تجتاح العالم، ورسائلها تنتشر من الاحتجاجات في الشوارع إلى صفحات الرأي، إلى أعلى مقاعد السلطة في أميركا.

في هذا الكتاب يجيب نعوم تشومسكي عن الأسئلة الملحّة من خلال محادثات ومناقشات مع أنصار الحركة: لماذا يحتج الناس؟ كيف يؤثر ١٪ من المواطنين على ٩٩٪؟ كيف يمكن فصل المال عن السلطة؟ ما هي حقيقة الانتخابات الديمقراطية؟ وكيف تتحقق المساواة؟

احتلّوا:

- يعرّي النظام الاجتماعي الثقافي الأميركي.
- يشرح ردود أفعال الناس على الحرب التي شنها عليهم الحزبان الديمقراطي والجمهوري.
- يدعو لاتخاذ منحى مختلف في الانتخابات.
- يقدم نقاطاً عملية للتعامل مع الاحتجاجات بطريقة لا تعرّض الحركة للخطر.

إنه إسهام حيوي في أدب التحدي والاحتجاج، وفضح قساوة النظام ولاإنسانيته.

ISBN 978-9953-88-809-5



الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ٩٦١١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ٩٦١١+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر